

**THE RESPONSIBILITY OF THE UNITED NATIONS IN RESOLVING  
INTERNATIONAL CRISES**

**مسؤولية الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية**

Khalid Ali M. Alturki<sup>i</sup>, Amer Abdulwahab Mahyoub Murshed<sup>ii</sup> & Mohamad Zaidi Abdul Rahman<sup>iii</sup>

<sup>i</sup> (Corresponding author). PhD Student, Department of Siasah Syar'iyah, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. aalturki33@gmail.com

<sup>ii</sup> Senior Lecturer, Department of Siasah Syar'iyah, Academy of Islamic Studies, University of Malaya. almurshed@um.edu.my

<sup>iii</sup> Senior Lecturer. Department of Siasah Syar'iyah, Academic of Islamic Studies, University of Malaya. mzaidi@um.edu.my

<b>Abstract</b>	<p><i>This article aimed to shed light on the responsibility of the United Nations and its role in resolving international crises, especially the events of the Arab Spring. It also aimed to clarify the position of international and regional organizations on the events. There is no doubt that humanity has sought throughout the ages to search for those institutions and systems that seek to resolve and eliminate calamities and crises. There are well-known and varied methods used in the past to resolve crises and conflicts, including the ingenuity of strategic leadership methods, as well as methods of good organization and sound management methods. As for our contemporary time, in which we find that military and combat technology has advanced and developed, the result of these modern developments will lead to a human massacre that could also leads to the violation of human rights, unless there are organizations and institutions that are capable of settling conflicts and manage peace and security for the sake of humanity. Among the most prominent of these institutions and organizations is the emergence of the United Nations Organization, which since its inception has been playing a major role in resolving international conflicts. The researcher used the international system analysis approach and the political legal approach. Through an analytical approach, the researcher was able to know how to manage international crises, through which he can realize how to deal with emergency crises and try to settle them by presenting future proposals. Through the basic legal approach, the researcher relied on knowing the basis of the legal factors and considerations that surround the relations of states with each other. Through the two scientific approaches, the study reached some results, the most prominent of which is the role of the United Nations in resolving international crises is affected by the changes and fluctuations of the international community. In addition to the failure of the United Nations in dealing with international crises, comes the mission of this international organization. The issue of resolving conflicts and repelling aggression is one of the purposes and objectives of the United Nations, which is also a legal and moral duty, and is not subject to the interests of specific countries. However, despite the compatibility of this principle with the charter of the international organization, the UN Security Council has abdicated its responsibility in this regard, as was indicated in the events of the Arab Spring, and currently in the Yemen crisis. The study also recommended the need to impose respect for international law in all its principles through the activation of the United Nations.</i></p> <p><b>Keywords:</b> <i>United Nations, International, Crises, Humanity, Justice.</i></p>
-----------------	--

## ملخص البحث

هدفت هذه المقالة إلى تسليط الضوء حول مسؤولية منظمة الأمم المتحدة ودورها في حل الأزمات الدولية وخاصة أحداث الربيع العربي. كما هدفت إلى بيان موقف المنظمات الدولية والإقليمية من الأحداث. ومما لا شك فيه هو أن البشرية قد سعت على مر العصور البحث عن تلك المؤسسات والأنظمة التي تسعى بشكل أوسع إلى الحل والقضاء على المصائب والأزمات. وهناك أساليب شهيرة ومتنوعة استخدمت قديماً لحل الأزمات والنزاعات، والتي منها براعة أساليب القيادة الإستراتيجية، وأيضاً أساليب حسن التنظيم، والإدارة، ومنها أساليب الإدارة السليمة. وأما في عصرنا هذا، والذي نجد أن التكنولوجيا العسكرية والقتالية قد تقدمت وتطورت، فإن نتيجة هذه التطورات الحديثة ستؤدي إلى مجزرة بشرية تؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، إلا أن تكون هناك منظمات ومؤسسات قادرة على تسوية السلم والأمن وللخدمة البشرية. ومن أبرز هذه المؤسسات والمنظمات، ظهور هيئة منظمة الأمم المتحدة والتي لازالت منذ نشأتها تلعب دوراً كبيراً في حل الصراعات الدولية. ولقد استعان الباحث بمنهج تحليل النظام الدولي، والمنهج القانوني السياسي. ومن خلال منهج تحليلي استطاع الباحث معرفة كيفية إدارة الأزمات الدولية والذي يمكن من خلاله إدراك كيفية التعامل مع الأزمات الطارئة، ومحاولة تسويتها من خلال تقديم المقترحات المستقبلية. ومن خلال المنهج القانوني الساسي اعتمد الباحث على معرفة أساس العوامل والاعتبارات القانونية التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها. ومن خلال المنهجين العلميين توصلت الدراسة إلى بعض النتائج ومن أبرزها دور الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية يتأثر بتحويلات وتقلبات المجتمع الدولي، وهذا هو الذي يجعل من منظمة الأمم المتحدة نظاماً متحركاً وفعالاً يتطور باستمرار وفق المصالح والحاجيات المتجددة للمجتمع الدولي. علاوة على فشل الأمم المتحدة في معالجة الأزمات الدولية، تأتي مهمة هذه المنظمة الدولية. فإن قضية حل النزاع ورد العدوان من مقاصد وأهداف هيئة الأمم المتحدة أمر واجب قانوني وأخلاقي، ولا يخضع لمصالح دول معينة. غير أنه وعلى الرغم من توافق هذا المبدأ مع ميثاق المنظمة الدولية، فإن مجلس الأمن الدولي قد تخلّى عن مسؤوليته في هذا الصدد كما تمت الإشارة إليه في أحداث الربيع العربي، وحالياً في أزمة اليمن. كما أوصت الدراسة بضرورة فرض احترام القانون الدولي بكل مبادئه من خلال تفعيل هيئة الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة، الأزمات الدولية، البشرية، القضاء.

## المقدمة

لقد حدثت الأزمات الدامية منذ فجر البشرية، حيث أدت هذه الأزمات والصراعات إلى خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، وكما أدت أيضاً إلى تدمير البيوت، والمدن والقرى، كما أهلكت هذه الأزمات الثقافات، والقيم المادية والروحية. كما أنّ معدلات الآثار المترتبة على هذه الأزمات لا زالت تتفاقم وتعاني منها البشرية، وسبب ذلك يرجع إلى التطور والتقدم الكبير في التقنية الحربية والتكنولوجيا العسكرية. من هذا التقدم ومن هذه التطورات الحديثة التي شهدتها البشرية، بدأ الإنسان المتحضر النظر والالتفات إلى

الحروب والصراعات وإلى الأزمات التي سببتها الإنسانية والبشرية باعتبارها عملاً، يهدد الكيان الإنساني وكما يهدد الوجود البشري في مجموعه، مما يرغم الإنسان المتحضر البحث عن أسباب هذه الصراعات والحروب وتأثيراتها، وكذلك البحث عن طرق التفادي عنها والقضاء التام على هذه الأزمات أو التخفيف من أعبائها وشرورها، وكذلك الخسائر الفادحة نتيجة الأزمة. ولقد تمحور هذا التوجه الحديث على ضرورة مراعاة الاعتبارات الإنسانية حين حدوث واندلاع هذه الأزمات والثورات والصراعات.<sup>١</sup>

إذن، وبسبب ما سببته هذه الصراعات والثورات، سواء كانت صراعات داخلية وأهلية، أو نزاعات دولية بين دُول العالم أو بين الشُعب من خسائر مادية وروحية للبشرية، فقد اتجهت المنظمات والهيئات الدولية والمحلية إلى المطالبة بالعمل على وضع الحد من آثار هذه الصراعات والأزمات، وعدم تجاوزها لضرورة التقدم العلمي في العمليات العسكرية، وهو ما توج في إرساء الكثير من القواعد العرفية والاتفاقية لحماية الشُعب المتأثرة من آثار الحروب والنزاعات المسلحة، وتعويض الأموال الضرورية لهم. وتنطوي هذه القواعد على تبادل القيم السلوكية والأخلاقية، وعلى وجه الخصوص الإنسانية إلى مجالات القانون الدولي العام، حيث يُطلق على المبادئ وعلى تلك القواعد والمجالات التي تسعى إلى تحقيق مبادئ حماية حقوق الإنسان وقت نشوب واندلاع الصراعات والنزاعات المسلحة، مصطلح "مسؤولية القانون الدولي الإنساني".

ومن هذا المنطلق، فقد واجهت المنظمات الدولية وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحدة منذ الثورات العربية، والتي بدأت في تونس عام ٢٠١١م وشملت بعض الدول العربية، العديد من الانتقادات والتساؤلات حول كيفية تعامل منظمة الأمم المتحدة مع أحداث الربيع العربي، وخصوصاً في أبرز القضايا الدولية التي تتعلق بإثارة دعوى المسؤولية الدولية عن الأحداث والآثار المترتبة عليها، فعلى الرغم من أن الأمم المتحدة قد يبدو تقصيرها في أداء دورها، لمنع تطور الأحداث والآثار المترتبة عليها، فعلى الرغم من أن المساعدات الإنسانية، أو تقريب وجهات النظر، ومن ثم تتحمل جانباً من المسؤولية القانونية غير المباشرة باعتبارها المنظمة الدولية ذات الاختصاص الأصيل، وبوصفها الجهة المسؤولة وأجهزتها المختلفة - حسب الميثاق - عن حفظ السلم والأمن الدوليين، والحفاظ على الأمن الجماعي الدولي، والتي ألزمت نفسها، وأعضاءها بالتزام أخلاقي وقانوني يقضي بالعمل على تجنب الأجيال القادمة ويلات الثورات والأزمات، وجعلت - كذلك - من ضمن المبادئ الحاكمة لها: الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وعدم جواز استخدام القوة في العلاقات القائمة بين دُول العالم، وعدم تدخل دولة في الشؤون الداخلية للدولة من دول العالم. ومن ثم يقع على الأمم المتحدة التزام واجب ببذل الجهد، واستخدام كافة الوسائل الكفيلة بحفظ السلم والأمن الدوليين وقمع العدوان أو أي عمل يهددهما أو يعرضهما للخطر.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> الفرش. سعد. ٢٠١٢. يوميات من ميدان التحرير. القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص ١٤.

<sup>٢</sup> للمزيد يرجى تصفح الموقع الرئيسي للأمم المتحدة والاسترجاع: ١٢ من سبتمبر ٢٠١٩م: [www.un.org/ar/index.html](http://www.un.org/ar/index.html)

فإذا كانت منظمة الأمم المتحدة قد أخذت على عاتقها منذ اللحظة الأولى لنشأتها العمل على منع الصراعات والأزمات وويلاتها، وأيضاً قد أثبتت تلك الحقائق إذ أكدت المنظمة في ديباجة ميثاقها اعتماد وتصديق شعوب الأمم المتحدة بالحقوق الأساسية للإنسان، وبالتالي الاهتمام بكرامة الفرد ومع قدره، واعترفت بأن تعيش الدول معاً في سلام وحسن جوار، واستخدمت عبارات تفيض إنسانية للتعبير عن هذه المعاني، وجعلت من أهدافها ومبادئها: "حفظ السّلم والأمن الدوليين" و"إنماء العلاقات الودية بين الأمم"، ومن مبادئها: "الامتناع عن التهديد باستعمال القوة، أو استخدامها ضد سلامة الأراضي، أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق مع مقاصد "هيئة الأمم المتحدة"، وكذلك نصّ ميثاق المنظمة في المادة رقم (٢)، والفقرة رقم (٧) على أنه: "ليس في هذا الميثاق ما يسوّغ لهيئة الأمم المتحدة أن تتدخل في شؤون دولة ما، التي تكون من صميم السّلطان الداخلي لدولة من دُول الأعضاء".<sup>٣</sup>

وعلى الرّغم من ذلك، فقد تماوتت منظمة الأمم المتحدة في إدانة بعض الأحداث والأزمات الدولية التي نتج عنها الاعتداء على الشّعوب فضلاً عن اتخاذ إجراءٍ لازمٍ ضده.

بل إنّ الأمم المتحدة قامت - ومن خلال مجلس الأمن أيضاً - بالتعامل مع المنظمات الإقليمية مثل منظمة جامعة الدول العربية كأمر واقع، ولم تتعامل معها بشكلٍ مباشر، في الوقت الذي شدّدت فيه الأمم المتحدة (مُثَلَّةً في مجلس الأمن) على ضرورة المحاسبة على الجرائم والفظائع التي ارتكبتها الحكام ضد شعوبهم، وكذلك، قد ألزمت الأمم المتحدة نفسها بالقيام بدور حيوي في توفير الأمن والإغاثة الإنسانية وإعادة إنشاء مؤسسات وطنية ومحلية للحكم الممثل في الشعب، وألزمت نفسها بضرورة احترام الثراث الأثري والتاريخي والتّقافي والديني للمنطقة، فإنّ الأمم المتحدة كمنظمة دولية ذات شخصية قانونية دولية تتحمل المسؤولية عمّا حدث ويحدث في بعض الدول العربية من جرائم وانتهاكات ومخالفات للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، بوصفها مسؤولاً رئيسياً عن الحال التي آلت إليها الأوضاع.<sup>٤</sup>

ولمّا كانت المسؤولية الدولية تنور - كما استقر في الفقه القانوني الدولي - إذا ما أخلّ أحدُ أشخاص القانون الدولي ببعض أو كل التزاماته المقررة حسب القانون، وكان يجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بوصفهما المسؤول الرئيسي عن حفظ السّلم والأمن وقمع العدوان، وبذل أقصى الجهد واستخدام كافة الوسائل بما فيها التدابير العسكرية واستخدام القوة المسلحة لمنع تطور الأحداث في الرّبيع العربي، بوصف هذه الدول دولاً مستقلة ذات سيادة، وإحدى أعضاء الأمم المتحدة.

ومن ثمّ يكونُ أمام الباحث حالة تعدّد فيها الأشخاص المساءلون دولياً، أو تعدد الجهات المسؤولة كما يسميها ستيفن تالمون<sup>٥</sup> (Plurality of Responsible Actors) يوجد فيها أطراف مسؤولون مسؤولية

<sup>٣</sup> كما تنص المادة رقم (٢) والفقرات (٧.٤.٤).

<sup>٤</sup> العلوجي، عبد الكريم. ٢٠١٦. الربيع العربي ثوار بلا ثورة، مصر: وكالة سفينكس، ص ٤٥.

<sup>٥</sup> Talmon. Stefan. 2007. A Plurality of Responsible Actors: International Responsibility for Acts of the Coalition Provisional Authority in Iraq. p. 5.

أصيلة، ومباشرة نتيجة إخلال جسيم ومباشر للالتزامات دولية واقعة على عاتقها، وهي المنظمات الإقليمية (جامعة الدول العربية) عن أحداث الربيع العربي وما انطوت عليه من أعمال غير مشروعة دولياً، ومن ثمّ انتهاكات الالتزامات الدولية ذات الصلة، سواء كانت هذه الالتزامات تعاقدية أي تلك التي تفرضها اتفاقات ومعاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف انضم إليها الشخص الدولي مختاراً، أو تلك الالتزامات العامة التي يفرضها الخطاب الدولي العام والقواعد الدولية الآمرة التي تنظم مصالح أساسية مشتركة للمجتمع الدولي كافة<sup>٦</sup>.

كما يوجد في هذه الحالة الطرف الثالث وهو الأمم المتحدة، والتي من الممكن أن يُساءل عن المسؤولية الدولية غير المباشرة عن أفعال دول الاعتداء غير المشروعة دولياً، ومن ثمّ المسؤولية الدولية التقصيرية إزاء موقفها من عدم تطبيق قواعد القانون الدولي المنوط بها وبأجهزتها تنفيذ هذه القواعد، وفرض احترامها.

### أسباب اختيار الموضوع

إن من يتتبع واقع العالم وخاصة أحداث الربيع العربي وأثرها على الشعوب العربية، إنما يجد أنه بحاجة مستمرة لدراسات معمقة كمية ونوعية، فعلى الرغم من تعدد الدراسات الأجنبية التي كشفت موضوع أحداث الربيع العربي عموماً والأسباب التي أدت إلى اندلاعها، إلا أن النظر إلى الأحداث بمنظور الدراسات العربية وبمنظور احترام القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان على وجه التحديد لا تزال محدودة.

هناك أسباب أخرى في اختيار هذا الموضوع، وهي وجود آثار سلبية كثيرة تمثلت في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، مما يعزز فرضية هذه الدراسة والمتمثلة إجمالاً في أن منظمة الأمم المتحدة لها دور مجد ومؤثر في معالجة الأزمة اليمنية.

إنّ هذه الدراسة أولاً تحاول استكشاف مدى إمكانية مساءلة الأمم المتحدة كتنظيم عالمي يمثل المجتمع الدولي، وتتمتع بالأهلية القانونية الدولية عن أحداث الربيع العربي والآثار المترتبة على هذه الأحداث، وذلك من خلال استكشاف ذلك الدور الذي لعبته منظمة الأمم المتحدة في الدول قبل، وأثناء، وبعد الأحداث، وثانياً: تم اختيار الموضوع للإجابة عن هذه الأسئلة المهمة وهي: هل قصرت الأمم المتحدة في أداء دورها فيما يتعلق بالمساعدات الإنسانية أو إعادة الإعمار للتخفيف من آثار الاعتداء غير المشروع على الشعب العربي، فضلاً عن اتخاذ تدابير لمنع تطور الأحداث، وأخيراً هل يمكن مساءلة الأمم المتحدة كأحد أشخاص القانون الدولي، وتحريك دعوى المسؤولية الدولية في مواجهتها، وذلك في ضوء

<sup>٦</sup> كما هي حادثة احتلال العراق من الدول الكبرى (أمريكا. بريطانيا. فرنسا وغيرها من دول تحالف المحيط الأطلسي (ناتو) عام ٢٠٠٣م.

التطورات الحديثة في نظام المسؤولية الدولية، وكذا التطور الحادث في مجال أشخاص المجتمع الدولي والقانون الدولي العام. ولما كان للسياسة الشرعية دورها في حل الأزمات المعاصرة والتي تعاني منها الأمة، كان لابد من النظر إلى هذا الموضوع من منظور السياسة الشرعية.

## أهمية الدراسة

لا تخلو هذه الدراسة من أهمية كبرى على المستويين العلمي والعملية، ويمكن الإشارة إلى ذلك فيما يلي:

### أولاً: الأهمية العلمية (الأكاديمية)

يكاد يكون الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة التأكيد على أهميتها العلمية، والتي تنبع من: حاجة الباحثين العرب إلى إطار نظري وتأسيس منهجي فيما يتعلق بمسئولية منظمة الأمم المتحدة عن أحداث الربيع العربي، وهذه الأهمية لا تقع في إطار المثالية في القانون الدولي العام، وإنما هي محاولة لبلورة موقف قانوني واضح يعزز سند من القانون والشرعية الدولية، ويكون له حجته في مواجهة الأمم المتحدة وأعضائها من الدول لحفظ حقوق الانسان ممثلاً في حقوق الشعب العربي.

كما أنّ الأهمية العلمية لهذه الدراسة تنبع من كونها تحاول الربط بين التطورات الحديثة في مجال القانون الدولي العام، خصوصاً فيما يتعلق بتطور الشخصية القانونية لأشخاص القانون الدولي العام من غير الدول (المنظمات الدولية) ومدى أهليتها في تحمل التزامات الخطاب القانوني الدولي، وكذا التطور في نظام المسئولية الدولية من ناحية أخرى.

تمثل هذه الدراسة طرحةً جديداً فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية، ففي حين تعددت الدراسات التي تناولت المسؤولية الدولية، إلا أن أيّاً منها لم تتناول التطورات الحديثة فيما يتعلق بأركان المسؤولية الدولية، كذلك، فإنّ هذه الدراسات اقتصرت على المسؤولية الدولية في إطارها التقليدي إزاء الدول المستقلة ذات السيادة التي شكّلت - وحدها - أشخاص القانون الدولي التقليدي.

ومن هنا ينبغي النظر إلى دور الأمم المتحدة لحلّ النزاعات والصّراعات الدولية والتي من أجلها أسست، وهو تحقيق الأمن والسّلام حول العالم، وأخيراً موقف السياسة الشرعية من حلّ الأزمات الدولية.

### ثانياً: الأهمية العملية

لا شكّ أنّ الصّلة ليست منبتهً بين أهمية الدراسة العلمية وأهميتها العملية، فالأهمية العملية للدراسة تنبع من:

ضرورة وجود سند قانوني يدعم الجهود الدبلوماسية العربية في المحافل الدولية وخصوصاً أمام القضاء الدولي، لإمكانية تحريك دعوى المسؤولية الدولية بمستوياتها المختلفة في مواجهة منظمة الأمم المتحدة

وجامعة الدول العربية في الدفاع عن حقوق الشعوب العربية المتضررة، وخصوصاً من حيث التعويض عن آثار انعدام الأمن وتردي الوضع الاقتصادي ودمار البنية التحتية، ودفع البلاد إلى الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والمذابح والتشريد الذي حدث جزاء الأحداث والتدهور الأمني الناتج عنه.

## مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه في أعقاب اندلاع الثورة التونسية عام ٢٠١١م والتي فيما بعد عمت معظم الدول العربية، ومن ضمنها الثورة اليمنية والتي يري الكثيرون أن سببها الرئيسي لا يقتصر على الاحتجاجات الداخلية ضد الحكام كما هو الحال في معظم الدول التي تأثرت من أحداث الربيع العربي، وإنما هو تدخل خارجي في الشئون الداخلية للدولة المستقلة وذات السيادة. لذلك ما زالت الأزمة اليمنية مستمرة منذ الاعتداء الذي قام به بعض الأطراف المتنازعة ضد الحكومة الشرعية في اليمن<sup>٧</sup>، فإن مجلس الأمن في الأمم المتحدة قد أصدر مجموعة قرارات كان لبعضها أثر متراخ حتى بعد سقوط الحكومة الشرعية في اليمن، وإذ اتخذ المجلس العديد من التدابير الاحترازية لإعادة الحكومة الشرعية في اليمن، وصلت إلى حدّ الحصار العسكري والاقتصادي الشامل اللذين كانت لهما آثار إنسانية بالغة الخطورة على الشعب اليمني، بموت مئات الآلاف من الأطفال، وتفشي الأمراض المزمنة، وغيرها من الآثار المدمرة نتيجة الحصار ومنع المواد الغذائية والأدوية وغيرها من وسائل العيش والحياة<sup>٨</sup>.

وقد حاولت قوات التحالف -الذي يتشكل من مجموعة دول المسلمين في العالم- التدخل من أجل دعم شرعية الحكومة اليمنية وإعادتها إلى السلطة، ومد يد العون للحكومة الشرعية مراراً لتنفيذ وتعزيز قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة لمنع تدهور الوضع اليمني ومنع تدمير والقضاء على ما تبقى من الدولة والحكومة الشرعية في اليمن، إلا أنّ الأمم المتحدة - أو بالأحرى الدول ذات النفوذ في مجلس الأمن - حالت - على الرغم من ضعف هذه القرارات - دون الحصول على اتفاقية لتطبيق القرارات، وبالتالي لم تفوض الأمم المتحدة صراحةً بضرب اليمن وطرده الحوثيين الذين تمكنوا من الاستيلاء على الحكومة اليمنية مع سيطرتهم على عدد كبير من مدن اليمن، ومع كل هذه القرارات والتهديدات، فقد قام الحوثيون بغزو

<sup>٧</sup> يشير البعض إلى عملية الانقلاب الذي قام به جماعة الحوثية ضد الحكومة الشرعية برئاسة عبد ربه منصور، والدعم العسكري الذي يجده الحوثيون من إيران لمد نفوذهم بالمنطقة العربية.

<sup>٨</sup> إنّ قرار مجلس الأمن يناشد جميع الأطراف اليمنية، ولا سيما جماعة الحوثيين ومن يدعمهم، بالتنفيذ الكامل للقرار ٢٠١٥، وبأن تمتنع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات الانفرادية، التي يمكن أن تقوض عملية الانتقال السياسي في اليمن، ويطلب كذلك بأن يقوم الحوثيون فوراً ودون قيد أو شرط بالكف عن استخدام العنف وبما فيها التزام الحوثيين بمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها وجميع قرارات مجلس الأمن ذات صلة.

اليمن واحتلال أجزاء كبيرة من أراضي اليمن. وهنا يبدو واضحاً أنّ الحوثيين يتحملون المسؤولية الدولية الأصيلة والمباشرة عن واقعتي التمرد والانقلاب والمخالفات والانتهاكات المرتبطة بها والآثار المترتبة عليها. ومن ثمّ فالمشكلة تتمثل في فحص وتمحيص وتحليل هذه القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، قبل وأثناء وبعد الأزمات التي تسبب فيها الحوثيون، لاستنتاج ما إذا كان يمكن مساءلة الأمم المتحدة عن واقعة تمردهم ضد الحكومة الشرعية في اليمن والآثار المترتبة على هذه العملية الخطيرة.

إن الدّراسة تحاول التطرق إلى المدى الذي يمكن من خلاله مساءلة الأمم المتحدة عن أزمة الربيع العربي وخاصة الأزمة اليمنية والآثار المترتبة على هذه الأزمة في ظل هذه التطورات، ومن ثمّ يمكن طرح التساؤل على النحو التالي: إلى أي مدى تعتبر الأمم المتحدة مسؤولة قانونياً عن الأزمة اليمنية؟ ويمكن صياغة هذا السؤال بشكل آخر هو، إلى أي مدى كان دور الأمم المتحدة في الأزمة اليمنية - بطريقة أو بأخرى - مسهلاً لوضع الحد من تدهور الوضع الأمني والسياسي؟ بمعنى أنه إذا كانت الأمم المتحدة لم تُعط اعترافاً صريحاً للحوثيين، إلا أنّ التساؤل عما إذا كانت الأمم المتحدة قد قصّرت أو تباطأت في القيام بدورها لمنع هذا التمرد، ومن ثمّ منع انتهاكات الحوثيين لقواعد القانون الدولي والتزاماتها الدولية، وبالتالي في تخفيف آثار الأزمة العسكرية، والتي توصلت إلى انقلاب وسيطرة الحوثيين على الحكومة اليمنية وعلى الشعب اليمني يصبح تساؤلاً مشروعاً، ومن ثمّ كيف يمكن لمنظمة الأمم المتحدة تجاوز الثغرات القائمة في أدائها وتعاملها مع هذه الأزمة؟

## تساؤلات الدّراسة

ويتفرع عما تقدم عدة تساؤلات فرعية منها:

١. ما هي أبعاد التطور في نظام المسؤولية الدولية والشخصية القانونية الدولية لمنظمة الأمم المتحدة؟
٢. إلى أي مدى تعتبر منظمة الأمم المتحدة مسؤولة قانونياً عن أحداث الربيع العربي؟ وإلى أي مدى يمكن للأمم المتحدة أن تتحمل المسؤولية الدولية تجاه الآثار المترتبة على استمرار الأزمة، وبخاصة قضية انتهاكات حقوق الإنسان؟
٣. هل قصّرت الأمم المتحدة في القيام بدورها تجاه واقعة تمرد الحوثيين على اليمن؟ بمعنى هل استخدمت المنظمة أو أيّ من أجهزتها لتطوير الأزمة أو تبريرها وإضفاء الشرعية عليها؟
٤. كيف يمكن للأمم المتحدة تصحيح الوضع في اليمن وتجاوز الثغرات في أدائها وتعاملها مع الأزمة؟ وما جدوى تحريك دعوى المسؤولية الدولية في مواجهتها؟



## فرضيات الدراسة

تتلخص فرضيات الدراسة بالآتي:

١. تؤكد المواثيق والمعاهدات الدولية على أهمية المسؤولية الدولية للمنظمات تجاه الشعوب المتضررة من أحداث الربيع العربي.
٢. أن التشريعات القانونية لا تزال قاصرة وغير كافية لحماية الشعوب المتضررة أثناء وبعد أحداث الربيع العربي.
٣. هناك عوامل لها أثر في ضعف المسؤولية الدولية.
٤. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مشكلة تضرر مجموعة من الدول في أحداث الربيع العربي وقصور أداء الأمم المتحدة في الالتزام بالقوانين والمعاهدات الدولية.
٥. قد تكون هناك عقبات تحد من دور الأمم المتحدة في القيام بواجبها تجاه الشعوب المتضررة من أحداث الربيع العربي.
٦. أن هناك منهجا تتبعه الأمم المتحدة لتصحيح الوضع في اليمن.

## أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف كما يلي:

١. بيان مفهوم المسؤولية الدولية، أنواعها، شروطها والتصرفات المشروعة للدول كما يحددها في القانون الدولي ما تقره السياسة الشرعية، للتوصل إلى معالجات علمية دقيقة تتمثل في سد الثغرات التي كشفت عنها ما عرف بالربيع العربي أو ما عرف بموجة الربيع العربي من هذا النوع.
٢. بلورة موقف قانوني واضح يعززه سند من القانون الوضعي والشرعية الدولية، ويكون له حجية في مواجهة الأمم المتحدة وأعضائها من الدول لحفظ الحقوق العربية.
٣. محاولة الربط بين التطورات الحديثة في مجال القانون الدولي العام، خصوصا فيما يتعلق بتطور الشخصية القانونية لأشخاص القانون الدولي العام من غير الدول (المنظمات الدولية) ومدى أهليتها في التحمل بالتزامات الخطاب القانوني الدولي، وكذا التطور في نظام المسؤولية الدولية من ناحية أخرى.
٤. بيان وتحليل دور منظمة الأمم المتحدة في المجتمع الدولي والتطورات الحديثة لأركان المسؤولية الدولية في الوقائع الحديثة.
٥. توضيح العقبات التي تواجه الأمم المتحدة تجاه اتخاذ الإجراء المناسب في وضع الحلول لوقف تطور أحداث الربيع العربي.

## الدّراسات السّابقة

تكشف مراجعة الدّراسات السّابقة عن وجود عددٍ من الدّراسات التي تناولت محاور الدّراسة (المسؤولية الدّولية وأحداث الرّبيع العربي)، ومن ثمّ فإنّ الباحث يرى أنّ التذكير ببعض هذه الدّراسات يكون ضرورياً ليس فقط من باب الأمانة العلمية، ولكن لأن ذلك يكشف - من ناحيةٍ أخرى - عن الجديد في هذه الدّراسة وما تقدمه بخلاف ما جاء في هذه الدّراسات، وعلى ذلك يمكن تصنيف الدّراسات السّابقة المتاحة بين أيدينا إلى ثلاثة محاور.

### المحاور الثلاثة

#### أولاً: المسؤولية الدّولية

تعتمد هذه الدّراسة على عدد من المفاهيم المهمة التي تسعى إلى الوقوف على تحديد معانيها لبيان المقصود بها داخل الرّسالة وكشف ما قد يلتبس بها من غموض، ويتم ذلك من خلال تتبع الدراسات السابقة. ومن أبرز هذه المفاهيم المستخدمة داخل الرّسالة ما يلي:

#### ١. المسؤولية الدّولية: الإطار العام

هي المفهوم الرئيسي الذي تقوم عليه هذه الرّسالة كأحد أركانها الأساسية، ولذا سوف تركز الدّراسة في الفصل الأول من الرّسالة (الإطار النظري) على بيان هذا المفهوم وخصائصه وأركانه ومستوياته، ويمكننا في هذا الإطار التّطرق لبعض التعريفات التي تناولت المسؤولية الدّولية التي ساقها علماء القانون الدّولي والتعليق عليها، ثمّ التفصيل يأتي فيما بعد في الإطار النظري للدّراسة في فصلها الأول، ومن هذه التعريفات ما يلي: تعريف "شارل روسو"، حيث يرى أنّ التعريف الأدق للمسؤولية الدّولية هو أنّها: "وضع قانوني بمقتضاه تلتزم الدّولة المنسوب إليها ارتكاب فعل غير مشروع وفقاً للقانون الدّولي بتعويض الدّولة التي وقع هذا الفعل في مواجهتها"<sup>٩</sup>.

تعريف "كلايد ايجلتون"، ويعرفها بأنّها: "المبدأ الذي يلزم الدّولة التي انتهكت القانون الدّولي بتعويض الضّرر الناشئ عن هذا الانتهاك"<sup>١٠</sup>.

<sup>٩</sup> شارل، روسو. ١٩٨٢. القانون الدولي العام. القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة، ط ١، ص ١٨.

<sup>١٠</sup> شراد، محمد. ٢٠٠٥/٢٠٠٦. المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، رسالة مقدمة لنيل درجة ماجستير من كلية الحقوق.

الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، ص ٢٠.

في حين يعرفها الدكتور " لعت الغنيمي " على أنّها: " الالتزام الذي يفرضه القانون الدولي على الدولة التي ينسب إليها تصرف، أو امتناع يخالف التزاماتها الدولية بأنّ تقدم للدولة التي كانت ضحية هذا التصرف أو الامتناع ذاتها أو أحد رعاياها ما يجب من إصلاح"<sup>١١</sup>.

ويعرفها الدكتور "حافظ غانم" بأنّها: " تنشأ في حالة قيام دولة أو شخص من أشخاص القانون الدولي بعمل أو امتناع عن عمل مخالف للالتزامات المقررة وفقاً لأحكام القانون الدولي، وفي هذه الحالة تتحمل الدولة أو شخص القانون الدولي تبعه تصرفه المخالف لالتزاماته الدولية الواجبة الاحترام"<sup>١٢</sup>.

ويلاحظ أنّ هذه التعريفات اجتمعت على أنّ أساس المسؤولية الدولية هو "الفعل غير المشروع" الذي يترتب عليه الضرر لشخص من أشخاص القانون الدولي، وما يميز تعريف الدكتور حافظ غانم أنه وسّع من تعريفه لأشخاص القانون الدولي والذي كان يقتصر في الماضي على الدول المستقلة ذات السيادة، وهو ما يتضح من التعريفات الأخرى التي ذكرت "الدولة"، في حين جاء تعريف الدكتور حافظ غانم بأنّها " في حالة قيام دولة أو شخص من أشخاص القانون الدولي"، وهو ما يتناسب مع التطور الحاصل في أشخاص القانون الدولي العام، حيث باتت المنظمات الدولية وبعض الشركات متعددة الجنسيات وبعض حركات التحرير الوطني، بل وبعض الأشخاص يتمتعون بالشخصية القانونية الدولية في حدود وظائفها، في إطار التطور المعاصر للقانون الدولي العام<sup>١٣</sup>.

كما يلاحظ أنّ معظم هذه التعريفات – على اختلافها – أكّدت على ضرورة التزام شخص القانون الدولي مرتكب " الفعل غير المشروع" بتعويض أو إصلاح الضرر، الناتج عن إخلاله بالتزاماته الدولية مهما اختلفت مصادر هذا الالتزام<sup>١٤</sup>. وعموماً تُعرّف المسؤولية الدولية على أنّها<sup>١٥</sup>: " نظام قانوني يلتزم بمقتضاه شخص القانون الدولي المنسوب إليه فعلٌ غير مشروع دولياً بإصلاح الضرر الذي لحق

<sup>١١</sup> الغنيمي، طلعت محمد، الأحكام العامة في قانون الأمم المتحدة – قانون السلام. الإسكندرية: منشأة المعارف، ط ١، ١٩٧٠، ص ٨.

<sup>١٢</sup> – غانم، حافظ. ١٩٦٢. المسؤولية الدولية. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث العربية، ص ٤١.

<sup>١٣</sup> عبد الونيس، أحمد وآخرون. ٢٠٠٣. مذكرات في القانون الدولي العام. القاهرة-مصر: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط ١، ج ٢، ص ٢٣٧.

<sup>١٤</sup> انظر عامر، عادل. ٢٠١٢. مسؤولية المنظمات الدولية، بحث تكميلي مقدم لنيل درجة البكالوريوس في القانون. العراق.

ص ٧. الموقع الإلكتروني: [www.adel-amer.catsh.info](http://www.adel-amer.catsh.info)

<sup>١٥</sup> عبد الونيس وآخرون، مذكرات في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ج ٢، ص ٢٣٧

بشخص آخر من أشخاص هذا القانون الدولي من جِراء ذلك الفعل<sup>١٦</sup>. وعلى هذا، فيمكننا تحديد عناصر المسؤولية الدولية في عناصر ثلاثة وهي: -

١. الفعل غير المشروع (نظرية الخطأ).
٢. نسبة الفعل غير المشروع لشخص القانون الدولي (الدولة أو غيرها).
٣. أن يتسبب هذا الفعل في إلحاق الضرر بالآخرين (عنصر الضرر).

كما أن هناك مَنْ يميّز بين نوعين للمسؤولية الدولية وهما: (المسؤولية الدولية المباشرة أو الأصلية) التي تنشأ عن مخالفة مباشرة من جانب شخص القانون الدولي لالتزاماته الدولية، سواء التعاقدية، أو تلك التي تفرضها القواعد الدولية الآمرة المستقرة في الموائيق والأعراف الدولية. النوع الثاني، هو (المسؤولية الدولية غير المباشرة)<sup>١٧</sup>.

## ٢. المسؤولية القانونية للمنظمات الدولية

لما كانت المنظمات الدولية تتمتع بالشخصية الدولية في الحدود المقررة في الموائيق الدولية المنشئة لها، فإنّه من الممكن أن تنشأ المسؤولية الدولية في علاقات الدول بالمنظمات الدولية بوجهيها، ومن ثم يكون للمنظمات الدولية الحق في تحريك المسؤولية في مواجهة دولة ما، كما يكون للدول - كذلك - أن تحرك دعوى المسؤولية في مواجهة المنظمة.

وقد تبلور هذا الاتجاه في الرّأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في ١١ أبريل سنة ١٩٤٩ بمناسبة الاستفسار عن مسؤولية هيئة الأمم المتحدة في القيام بمهامها وما يخص عن تقديم التعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشعوب والأزمات التي تصيب أعضاء هيئة الأمم المتحدة، حيث حدثت حادثة تجاه أعضاء المنظمة ونتيجة ذلك قُتل مبعوث الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بتقصير من الحكومة الإسرائيلية في عام ١٩٤٨ أثناء تأديته لمهام عمله، وقد رأت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تطلب رأياً استشارياً من المحكمة فأصدرت رأيها، وجاء فيه: "وعلى الرغم أن منظمة الأمم المتحدة ليست دولة أو حكومة فوق الدول، غير أنها تتمتع بالشخصية، ولها بهذه الصّفة الأهلية اللازمة في حفظ حقوقها عن طريق رفع الدّعاوى الدولية على الدول الأعضاء وغير الأعضاء في تلك المنظمة، وذلك للحصول على تعويض عن الأضرار التي تلحق بها أو بموظفيها"<sup>١٨</sup>.

<sup>١٦</sup> انظر أبو الوفا، أحمد. ١٩٩٥. المنظمات الدولية وقانون المسؤولية الدولية، المجلة المصرية للقانون الدولي. القاهرة: الجمعية

المصرية للقانون الدولي، ط ٢، المجلد ٥١، ص ٧-٩٤.

<sup>١٧</sup> غانم، المسؤولية الدولية، مرجع سابق، ص ٢٧-٢٨.

<sup>١٨</sup> نقلاً عن المرجع السابق، ص ٢٦.

ويتضح من هذا الرأي الاستشاري الاعتراف للمنظمات الدولية (ومنها الأمم المتحدة) بالأهلية القانونية التي تمكنها من ممارسة وظائفها واختصاصاتها، وذلك من خلال حقها في مقاضاة الدول لمطالبتها بما يكون لها من حقوق لدى الدولة المعنية، وبالمقابل - بطبيعة الحال - أن تتحمل المنظمة الدولية المسؤولية عن الأعمال غير المشروعة التي تصدر منها، وتتضمن المساس بحقوق الدول أو المنظمات الأخرى (أشخاص القانون الدولي)<sup>١٩</sup>.

هذا بالإضافة إلى التطورات الحديثة في مجال المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية والتي تعكف على تطويره لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة منذ سنوات، لبلورة نظام قانوني مستقل فيما يتعلق بمسؤولية المنظمات الدولية<sup>٢٠</sup>.

### ما يتعلق بالدراسات السابقة التي تخص هذا المحور

لفهم الموضوع الذي بين يدي الباحث، ينبغي إلقاء نظرة على أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بشكل أكاديمي. هناك دراسة مفصلة من مؤلفات الدكتور شراد محمد، تناولت المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية الحكومية، وتتناول هذه الدراسة التي أعدها الدكتور أثناء دراسة برنامج الماجستير وكتابة البحث النهائي للبرنامج وذلك للحصول على درجة الماجستير في القانون الدبلوماسي، النظام القانوني للمسؤولية الدولية في حق المنظمات الدولية الحكومية، بوصفها أشخاصاً من أشخاص القانون الدولي المخاطبة بأحكامه، يؤكد الباحث في رسالته أن دافعه لدراسة هذا الموضوع هو تنامي دور ونشاطات المنظمات الدولية الحكومية في العقود الأخيرة، ويتناول ذلك من خلال فصلين رئيسيين يتناول أولها: الأحكام العامة للمسؤولية الدولية للمنظمات الدولية الحكومية، من خلال عرضه لموقف الفقه والقضاء فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية للمنظمات الدولية، وأركانها وصورها، والفصل الثاني يتناول فيه الآثار المترتبة عن المسؤولية الدولية في حق المنظمات الدولية، من حيث كيفية ترتيب هذه الآثار والتسوية الودية، والقضائية لآثار المسؤولية في حق المنظمات الدولية<sup>٢١</sup>.

ومن أهم ما ألف في هذا الموضوع، دراسة د. أحمد أبو الوفا عن المنظمات الدولية وقانون المسؤولية الدولية، وتتناول هذه الدراسة إطاراً نظرياً قوياً فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية وأشكالها وصورها، مع الإشارة

<sup>١٩</sup> - راجع تأييداً لهذا الرأي، د. ندا، جمال طه. ١٩٨٦. مسؤولية المنظمات الدولية في مجال الوظيفة الدولية. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص ٣٣-٣٨. وللمزيد من التفاصيل حول هذا الرأي راجع: د. بشر، نبيل. ١٩٩٤. المسؤولية الدولية في عالم متغير. القاهرة: بدون ناشر، ط ١، ص ١٧٦-١٨٢.

<sup>٢٠</sup> العبيدي، علي حيدر. ٢٠١٠. مدخل لدراسة القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. بغداد: العاتك لصناعة الكتاب، المكتبة القانونية، ص ١٦٨.

<sup>٢١</sup> شراد، محمد. ٢٠٠٦م. المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية. الجزائر: مطبعة جامعة بن يوسف بن خدة، كلية القانون.

للتطورات والجهود التي كانت تُبذل في إطار لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة لبلورة قانون المسؤولية الدولية، وتقنين نظام حديث للمسؤولية الدولية في حق المنظمات الدولية باعتبارها غدت تمثل أشخاصاً ضمن أشخاص القانون الدولي المخاطبة بأحكامه، ومن ثمّ المساءلة عن التزاماتها الدولية تجاه المجتمع الدولي، وتتجلى أهمية هذه الدراسة بالنسبة لنا في أنها تساعد على وجود ثراء في الإطار النظري وتثري الأدبيات العلمية الرصينة في هذا الجانب<sup>٢٢</sup>.

ومن أهم ما كتب في الموضوع دراسة د. أحمد عبد الويس عن المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن الأنشطة التكنولوجية. وهي دراسة نظرية تطبيقية يؤصّل فيها الكاتب من خلال ثلاثة مباحث للتطورات الحادثة في نظام المسؤولية الدولية، انطلاقاً مما عكفت لجنة القانون الدولي على تقنينه في دورتها الثلاثين عام ١٩٧٨ بشأن المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن الأعمال المحظورة بموجب القانون الدولي، لقد تناول الباحث في المبحث الأول والذي توضح فيه الدراسة مدى الحاجة إلى نظام جديد للمسؤولية الدولية ويوضح كذلك في هذا المبحث أسس المسؤولية الدولية وموضوعها. وفي المبحث الثاني، توضح الدراسة مجال المسؤولية الدولية، في حين ترصد الدراسة في المبحث الثالث عناصر المسؤولية الدولية، وتمتاز هذه الدراسة بأنها تحوي تأصيلاً نظرياً ومنهجياً للجانبين النظري والتطبيقي، وأنها استندت لاعتبارات عملية - كما ذكرت الدراسة - إلى وثائق لجنة القانون الدولي في دورتها الثلاثين وأعمال اللجنة السادسة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة<sup>٢٣</sup>.

وتناولت دراسة د. صلاح هاشم بعنوان "المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية"، وهذه الدراسة هي عبارة عن رسالة دكتوراه قدم فيها الدكتور صلاح دراسةً نظريةً لنظام المسؤولية الدولية حيث تناول الفصل الثالث من الباب التمهيدي التعريف بالمسؤولية الدولية وتطورها، ويتعرض هذا الفصل المهم للمنظمات الدولية كأحد أشخاص المسؤولية الدولية، كما تعرض للتعريف بالمسؤولية الدولية في الأدبيات والنظم القانونية المختلفة سواء أعمال اللجان القانونية المختصة أو المعاهدات الدولية ذات الصلة وكذلك المسؤولية في النظام القانوني الداخلي، وفي الفقه، كما تناولت الدراسة في بابها الأول الأساس القانوني للمسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية، من خلال التعرض لنظريات الخطأ، ونظرية الفعل غير المشروع دولياً، ونظرية المخاطر في أعمال القضاء الدولي، ويتعرض الباب الثاني من الرسالة إلى المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية بأفعال غير مشروعة دولياً من خلال النصوص والاتفاقات الدولية

<sup>٢٢</sup> الوفاء، المنظمات الدولية وقانون المسؤولية الدولية، مرجع سابق، م ٥١. ص ٧-٩٤.

<sup>٢٣</sup> Sompong Sucharitkul. 1996. *State Responsibility and International Liability under International Law*. 18 Loy. L.A. Int'l & Comp. L. Rev. 821. <http://digitalcommons.lmu.edu/ilr/vol18/iss4/6>. Also see: Abdel-Wanis, Ahmed. 1990. *International Liability of Injuries Caused by Technological Activities*. Cairo, Political Research Series. No. 32.

ذات الصلة. وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تساهم بشكل كبير في التأصيل لإطار نظري قوي فيما يتعلق بالمسؤولية الدولية في الأدبيات العربية<sup>٢٤</sup>.

هناك رسالة دكتوراه كتبها د. أبو بكر كما<sup>٢٥</sup> حيث هدف الباحث من خلال الدراسة إلى استعراض وتحليل أساليب وطرق تسوية المنازعات عند منظمة الأمم المتحدة. وتابع من خلال رسالته، حيث يصف فيها الوضع الأممي الذي يعاني منه العالم في القرن الحادي والعشرين. يرى الباحث أن العالم اليوم يعاني من التدمير والتشريد لشعوبه وهذا نتيجة المنازعات والصراعات المستمرة على المستوى الدولي والإقليمي. وأن منظمة الأمم المتحدة والنظام الدولي في مواجهة هذه الأزمات اليوم يمران بمرحلة صعبة والنظام الذي يصفه بعض الباحثين بأنه نظام لا استقرار. والذي يتجلى بوضوح في الصراعات والمنازعات المستمرة على المستوى الدولي الإقليمي وهذا مما يتطلب تنشيط مهام المنظمة وأيضاً القيام بتفعيل دور منظمة الأمم المتحدة وإخراجها من مرحلة الاحتضار وإعادة أدوارها النشطة. حتى وعن طريق هذه القواعد والأساليب يتمكن المجتمع الدولي من تحقيق السلم والأمن العالميين، وذلك أن هذه الصراعات لا يمكن أن يتم الحسم فيها ولا يمكن القضاء عليها أو تخفيف معاناتها إلا إذا كان هناك تعاون مشترك بين دول أعضاء المنظمة عبر منظمة الأمم المتحدة التي تعبر عن توجهات الدول ورغباتها في صناعة عالم يتمتع بسلام واستقرار دائم ومستمر. وعالم يخلو من الحروب والأزمات. وهذا كما أصر الباحث في رسالته بضرورة أن ينادي المجتمع الدولي ويلح على إصلاح الأمم المتحدة حتى تكون هذه المنظمة في مستوى التحديات الدولية. وأخيراً لقد أكد الباحث في رسالته أن الجهود المحلية والإقليمية لا تكفي لحل الصراعات القائمة بين الدول في القرن الحادي والعشرين ما لم تتوسط هذه المنظمة الدولية وتلعب دورها الفعال، عندها لاحت ملامح تدخل المنظمة الدولية للأمم المتحدة، وهي المنظمة الوحيدة المشهورة والمعروفة بخبرتها المتفوقة ووسائلها المتميزة والأكثر فعالية -سلمية كانت أو غير السلمية- في حل الصراعات والنزاعات، وهذه المنظمة الدولية قد نجحت في حل مشكلة بلده سيراليون الذي عانى شعبه من التشريد والتدمير، نتيجة الحرب الأهلية التي استمرت لمدة عشر سنوات. وفي الختام أصر على أنه مما لا شك فيه أن التصرفات الدولية الحالية للدول الكبرى -والتي من المتوقع أن تلعب دوراً هاماً في الأمم المتحدة- ما هي إلا انعكاس للتطورات الدولية الراهنة التي يمر بها المجتمع الدولي في القرن الحادي والعشرين وفي وقتنا الحاضر بالتحديد، والتي تشير على أدلة واضحة على انقراض العقد الدولي وجنوح الأعضاء في التنظيم الدولي الحالي إلى التحلل من القيم والمبادئ الدولية الراسخة التي وضعها ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والأعراف والأخلاق الدولية، والتي حثت على مبدأ السلام

<sup>٢٤</sup> هاشم، صلاح. ١٩٩١. المسؤولية الدولية عن المساس بسلامة البيئة البحرية. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية المعاصرة، ط ١، ص ٤١.

<sup>٢٥</sup> كما، أبو بكر. ٢٠١٥/٢٠١٦. دور الأمم المتحدة في توطيد السلام في سيراليون. ١٩٩١-٢٠١٠م. رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الدولي، بدلا من اللجوء إلى الحرب والفوضى. وعملت جاهدة أيضا على إنماء وتوطيد العلاقات المبنية على الود والأخوة بين أمم العالم، وتحقيق التعاون الدولي المشترك في مختلف المجالات وصولا إلى تحقيق هدفين وغايتين مهمتين: أولهما حماية الأمن القومي الدولي وثانيهما تحقيق الرفاهية لجميع الشعوب في العالم. وأن هيئة الأمم المتحدة والتي تعتبر منظمة دولية عالمية أسست على مبادئ حفظ السلام والأمن الدوليين وهذا من المقام الأول بلا شك، وبالتالي بذل الجهود من أجل منع الحروب كما هو واضح في ميثاق الأمم المتحدة. وهذا يتمثل في ديباجية الميثاق للمنظمة إذ تقول: "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد ألبنا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحرانا يعجز عنها الوصف"<sup>٢٦</sup>.

فقد تميزت دراسة الدكتور أبي بكر عن الدراسات السابقة حيث إن تناوله لموضوع دور ومسؤولية الأمم المتحدة كان مكتملا لما تناولت الدراسات السابقة، حيث ركزت الدراسات السابقة على بيان المنازعات الدولية دون حلول مناسبة. فكانت دراسة الدكتور أشمل حيث وضع الأساليب والمناهج المناسبة لتسوية المنازعات الدولية، والتي منها تسوية النزاع بالطرق السلمية عبر الوسائل الدبلوماسية ومنها غير السلمية كالحظر الاقتصادي.

وفيما يتعلق بموضوع المسؤولية الدولية، فإنها ليست بقضية سهلة حيث تناول الموضوع مجمع من الباحثين والكتابين وكلهم توصلوا إلى القول بأن المسؤولية الدولية هي وسيلة قانونية أساسية تسعى تجاه تحقيق مهامها الأساسية ومنها كفالة تطبيق القانون الدولي الإنساني، بينما كان للقانون الدولي التقليدي نظام موحد للمسؤولية الدولية والمتعلقة بالدول فقط<sup>٢٧</sup>.

وبهذا، فقد حاولت لجنة القانون الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وضع القواعد التي تحكم المسؤولية الدولية ببعض الالتزامات الرئيسية والمتعلقة بحفظ المصالح الرئيسية للمجتمع الدولي، والأخرى التي تعد انتهاكا مستلزما لفرض العقوبة على الدولة بوصف هذه الدولة مرتكبة لجرمة دولية من ناحية وبين بقية الالتزامات الدولية التي مخالفتها حجة دولية<sup>٢٨</sup>، وأن لجنة القانون الدولي قد حصرت جهودها على المسؤولية الدولية على أفعال وممارسات الدول إلا أن هذه اللجنة لم تتجاهل أهمية المسائل المتعلقة بمسؤولية الأشخاص الدوليين غير الدول، بينما أشارت اللجنة في ديباجية مشروعها حول المسؤولية الدولية في بعض الحالات

<sup>٢٦</sup> الديباجة/ الأمم المتحدة على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.un.org/ar/sections/un-charter/preamble/index.html>

<sup>٢٧</sup> عبد الملك. محمد. ٢٠٠٩. مسؤولية المنظمات الدولية عن أعمالها والقضاء المختص بمنازعتها. عمان: دار الثقافة، ص ٢٩.

<sup>٢٨</sup> الفار، عبد الواحد. ٢٠٠٧. الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع،



التي تكون المنظمات الدولية مسؤولة عن تصرفات أجهزتها. ومن ثم تعد المسؤولية الدولية هي المقابل الطبيعي، لما تتمتع به هذه المنظمات الدولية من سلطات. فقد ازدادت أهمية دراسة المسؤولية الدولية من وقت لآخر وذلك نتيجة ازدياد وتوسع نشاطات المنظمات الدولية، واختصاصاتها، ومهامها، ودورها. ولذا فإن القضايا المتعلقة بمسؤولية تلك المنظمات تتسع أيضا. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن تطور قواعد المسؤولية الدولية التابعة للمنظمات لا يمكن أن يحدث بمعزل عن تطوير الهيئات والأجهزة القضائية المتطورة التي تتولى مهام فصل وتسوية المنازعات الدولية والتي تكون تلك المنظمات تابعة لها<sup>٢٩</sup>.

### ثانياً: القانون الدولي العام

ومما لا شك فيه أنه تُعتبر المؤلفات والأبحاث التي تطرقت لمناقشة مبدأ القانون الدولي العام من أول المؤلفات والكتابات التي عاجلت قضية مبدأ العدالة والإنصاف، والتي تعتبر تلك المعالجة إحدى مبادئ القانون الدولي الانساني، ويود الباحث هنا أن يذكر بعض ما ورد من أهم هذه الكتابات:

كتابة الأستاذين القديرين: الدكتور محمد طلعت الغنيمي والأستاذ الدكتور محمد سعيد الدقاق<sup>٣٠</sup> بعنوان: " القانون الدولي العام"، والذي تحدث فيه الباحثان عن قضية المبدأ العام للقانون الدولي، وتطرق الباحثان إلى الحديث عن نشأة القانون المبادئ العامة، وتطورها وما جاءت فيها من التعريفات، وعن المصادر المتعلقة بهذه المفاهيم والتعريفات، وتطرق الباحثان إلى مسألة قواعد انعقاد ومسألة تعطيل الاتفاقيات الدولية وعدم انفاذها، ثم تطرق الباحثان إلى مبدأ وفروع القانون الدولي. ومما لا شك فيه أن مثل هذه الكتابات، لها علاقة بالبحث من حيث أن المؤلفين قد تطرقا إلى مسألة القواعد العامة للقانون الدولي، وخاصة موضوع مبدأ العدالة والإنصاف في القانون الدولي والذي يفيد الباحث في معرفة الأنظمة الدولية وقواعدها من حيث مبادئ العدالة، إلا أن المؤلفين لم يتحدثوا عن هذه المبادئ والقواعد بشكل مفصل ومقنع، وإنما عرجت عليها وتطرق الباحثان عليها بشكل موجز وسريع، من غير تركيز المؤلفين على أهمية مبادئ القانون الدولي العامة وعلى مدى التزام المجتمع الدولي، و المؤسسات الدولية بهذه المبادئ في أحكامها وأيضا قراراتها العامة.

<sup>٢٩</sup> للمزيد عن تطور المسؤولية الدولية للمنظمات، انظر: الرشيدى، أحمد. ١٩٩٤. التطورات الدولية الراهنة ومفهوم السيادة

الوطنية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، سلسلة من بحوث سياسية، العدد ٨٥، ص ١٣-٢١.

<sup>٣٠</sup> الغنيمي، محمد طلعت، الدقاق، محمد السعيد. ٢٠٠٧. القانون الدولي العام. مصر: دار المطبوعات الجامعية.

هناك كتابة أخرى بعنوان "موسوعة القانون الدولي الجزء الأول مبادئ القانون الدولي العام"<sup>٣١</sup>، وفي هذه الكتابة، قد تطرق الباحثان إلى تاريخ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ونشأتها من حيث المبادئ والخصائص. كما ركز بشكل واضح على مصادر القانون الدولي وشخصيات القانون الدولي أو ما يسمى عند بعض الباحثين بالشخصية القانونية الدولية. ومما لا شك فيه أن الباحثين قد تطرقا إلى مسألة المبادئ العامة للقانون الدولي في أكثر من فقرة في هذا البحث، وخصص الباحثان لهذا الموضوع بابا خاصا يتعلق بمبدأ القانون الدولي، حيث تطرق فيه الباحثان إلى قضية مبدأ العدالة والإنصاف، ومن وجهة نظر الباحث هي أن الباحثين تعتبر كتابتهما كغيرها من جملة الكتابات التي تناولت موضوع القانون الدولي العام، إذ أن القصور فيها هو أنها لم يتطرق الباحثان إلى قضية المبدأ العام للقانون الدولي بشكل مفصل وكاف، وكما أن الباحثين أيضا لم يقوموا بربط هذا المبدأ العام بمبدأ الالتزام لمعرفة مدى ما يمكن تطبيق هذا المبدأ في المنازعات الدولية التي تندلع بين الدول وأيضا بعض الهيئات والمؤسسات الدولية، فهذا الأخير الذي يسعى الباحث في هذا البحث معرفته.

دراسة الدكتور الدكتور عبد العال الديري (٢٠١٠) بعنوان: "الرقابة الدولية على إنفاذ أحكام القانون الدولي"<sup>٣٢</sup> والتي هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع الهيئات الرقابية المشرفة على تطبيق واستخدام القانون الدولي، والعمل على تنفيذه وتطبيقه على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية، والتي تتمثل في دراسة مقارنة لمجموعة من الهيئات الدولية والإقليمية، وعلى سبيل المثال مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واللجنة الحقوقية لحقوق الإنسان ولاشك أن هذه الدراسة قيمة وغنية بالتجارب العملية، غير أنها أهملت جانبا مهما وهو جانب الربط بين هذه التجارب ومدى تطبيق هذه التجارب لمبادئ القانون الدولي.

دراسة الدكتور كاملة محمد غريب<sup>٣٣</sup> بعنوان "العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني: دراسة في فلسفة القانون". حيث هدفت الدراسة لتسليط الضوء على موضوع يتعلق بمبدأ العدالة والإنصاف في القانون الدولي بشكل عام ومستفيض، وأيضا دراسة قانونية مقارنة وفلسفية، عرج الباحث في هذه الدراسة على تاريخ ونشأة مبدأ القانون الدولي العام، وتطوره وعلاقاته بالقانون الدولي الإنساني، وعلى الرغم من

<sup>٣١</sup> من كتابات الأستاذين الشهيرين: الأستاذ الدكتور سهيل حسين الفتلاوي والدكتور غالب عواد حوامدة، محاضران بجامعة جرش في المملكة الأردنية الهاشمية، انظر: سهيل حسين الفتلاوي، حوامدة، وغالب حومة. ٢٠٠٧. القانون الدولي العام. عمان: دار الثقافة، الجزء ١، ص ١٤٧ - ١٤٨.

<sup>٣٢</sup> الديري، عبد العال. ٢٠١٠. الرقابة على إنفاذ أحكام القانون الدولي دراسة مقارنة: الرقابة الدولية، الرقابة الإقليمية، الرقابة الوطنية، القاهرة، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، ط ١.

<sup>٣٣</sup> غريب، كاملة محمد. ٢٠١٢. العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني: دراسة في فلسفة القانون. الناشر: المركز القومي للإصدارات القومية، ص ١٥.

مجهودات الباحث، إلا أن الدراسة التي يسعى الباحث استكشافه اتضحت أن الكاتب لم يتطرق إلى الجانب العملي، وهذا الجانب العملي يهدف إلى القاء الضوء على المبادئ التي يمكن تطبيقها على صعيد النزاعات الإقليمية والدولية، وأيضاً أن هذه المؤسسات التي مهمتها أن تقوم بالإشراف على كيفية استخدام وتطبيق هذه المبادئ على الصعيد الدولي.

دراسة بعنوان: "القانون الدولي العام، مصادر القانون الدولي العام، القانون الدولي، الدبلوماسية والقنصل، القانون الدولي للبحار"<sup>٣٤</sup> والذي تناول فيه الباحثان المبادئ العامة للقانون الدولي، وبعض الموضوعات الفرعية في القانون الدولي العام، كقانون الدولي البحري وغيره. وكما ركز الباحثان على مبادئ الأمم المتحدة المذكورة كإحدى مصادر القانون الدولي في ميثاق هيئة الأمم المتحدة، ولا شك أن هذا الموضوع، بل وأهمه موضوع مبدأ العدالة والإنصاف والذي يهتمُّ الباحث في هذه الدراسة.

### ثانياً: أحداث الربيع العربي

أشار بعض الباحثين إلى وجود العديد من الدراسات والأبحاث (عربية كانت أو أجنبية) والتي تناولت بالدراسة والتحليل موضوع الربيع العربي وما تهدف إليها هذه الأحداث من إحدى ظواهر التحول الديمقراطي في المنطقة العربية التي اندلعت فيها الأزمات والثورات، وما أعقبها من نزاعات حول السلطة، وما آلت إليه أوضاع تلك الدول المتأثرة، ومن ثم تم إطلاق ما يسمى بالربيع العربي على هذه الظاهرة. وترجع أهمية هذا البحث إلى دراسة ظاهرة التحول الديمقراطي في هذه الدول التي تأثرت بأحداث الربيع العربي والإشكاليات التي تواجه ظاهرة التحول الديمقراطي، وإلى معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم نجاح أهداف الربيع العربي في بعض هذه الدول، وأيضاً توقف البعض الآخر مما يعكس صورة سلبية وخطيرة في ماهية هذه الظاهرة وهذه التحولات.

تعتبر الديمقراطية آلية من آليات أو أسلوب من أساليب معينة، وطريقة تنظم النظام الاجتماعي، والنظام السياسي، وهي محصلة المجتمع في درجة تطوره، وهي الركيزة الأساسية في عملية إصلاح المجتمعات الذي تطلبه الشعوب وترغب فيه. فإن مفهوم الشعب بالحكم الديمقراطي هو أن يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر الحكم والسلطة في الدولة، فالشعب له حرية الاختيار أي أن الشعب هو الذي يختار الحكومة، وشكل الحكم، والنظام السائد في الدولة، سواء كانت النظم السياسية، أو الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أن الشعب كما له حرية اختيار، وهو أساس الحكم، وأساس السلطات في الدولة، فمفهوم الديمقراطية

<sup>٣٤</sup> دراسة الدكتور محمد السعيد الدقاق وهو أستاذ القانون الدولي العام بجامعة الإسكندرية المصرية، وهو النائب الدائم لرئيس مجمع القانون الدولي بلندن البريطانية، والأستاذ الفاضل د. إبراهيم خليفة، وهو أستاذ مادة القانون الدولي العام بجامعة الإسكندرية، انظر: الدقاق، سعيد، خليفة، إبراهيم أحمد، القانون الدولي العام. ٢٠١٠. مصادر القانون الدولي العام، الدبلوماسية والقنصل، القانون الدولي للبحر. الإسكندرية- مصر: دار المطبوعات الجامعية.

قائم على مبدأ سيادة الوطن والأمة، بمعنى أن الشعب يمثل ويشكل في مجموعه، كيانا من الأفراد يمارس السلطة عن طريق ممثليه فيحدد من يحوز السلطة ومن له الحق في ممارسة السلطة وتنقسم إلى مظهرين أساسيين وهما:

١. المظهر الخارجي من مفهوم الديمقراطي: فهو يهدف إلى تحقيق سيادة الدولة في أمور تنظيم علاقة الدولة بالدول الأخرى في العالم دون تأثير أو توجيه من أحد.
٢. المظهر الداخلي: فهو يهدف إلى تنظيم البلاد للأمور الداخلية بالأوامر والقرارات التي تلتزم بها نحو دولتها على حد سواء وبدون تمييز بين الأفراد.

تعتبر هيئة الأمم المتحدة النظم الديمقراطية أنها من الأسس التي تقوم عليها حقوق الإنسان، وضمنت لهم الحق في الانتخابات ونزاهتها، وكما تشمل أيضا جميع أفراد الدولة، وهذا بصرف النظر عن مستواهم الاجتماعي، أو عن عرقهم، والمساواة بينهم في الحقوق، مثل: حق حرية التعبير عن الآراء، وحرية الاختيار والانتماء للأحزاب، وفصل السلطات، وله حق وحرية في المشاركة والوصول لدرجة السيادة، والترشح لهذه السيادة المطلقة، وأن يكون الأساس الذي تبنى عليه الحكومة هو أن تنفذ الحكومة جميع ما يحتاجه الشعب ويرغب فيه، وبشرط أن لا تتعارض هذه الرغبات والاحتياجات مع مصلحة البلاد.

لقد سعت منظمة الأمم المتحدة الى ترسيخ معنى ومفهوم الديمقراطية الذي انتهجته كثير من دول الغرب، فأدى نتيجة ذلك إلى تغير ملموس في واقع شعوب هذه الدول، وهو ما يتطلع إليه ويكافح له الشعب العربي في المنطقة العربية، وحتى أصبحت عند هذا الشعب العربي حاجة ملحة نحو تحقيق التحول الديمقراطي، من أجل إصلاح الأنظمة والسلطات العربية المستبدة، والتي تحكم، ومن ثم تتحكم في مصير المجتمع العربي.

لكي يتسنى لكل واحد منا معرفة العوامل والأسباب التي أدت الى اندلاع أحداث الربيع العربي والثورات والموجات الاحتجاجية في المنطقة العربية، لا بد أن يقف أولا على أحوال تلك الدول المؤثرة وظروف المواطن قبل عملية الاحتجاجات والمطالبة بالتحول الديمقراطي، وما هي العوامل والأسباب التي أدت إلى قيام هذه الثورات والأحداث.

وكما يعود مصطلح الربيع العربي إلى تلك الاحتجاجات التي أدت إلى قيام ثورات شعبية على شكل واسع، بدأت في تونس عام ٢٠١٠م ثم انتشرت وعمت معظم أنحاء المنطقة العربية، ونتيجة هذه الاحتجاجات باتت تعرف بأحداث الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي<sup>٣٥</sup>. قامت هذه الاحتجاجات على أساس مطالبة بالتغيير السياسي للنظم العربية. فقد وصلت موجة التغيير إلى تونس، مصر وليبيا واليمن

<sup>٣٥</sup> حيدر، رمضان عبد السلام، ثورات الربيع العربي ومستقبل النظام السياسي العربي، ص ٥١٢.

وسوريا، بينما اتخذ التغيير أشكالاً أخرى امتدت من نطاق النزاع والصراع المحدود منذ اندلاع الاحتجاجات إلى موجة الحرب الأهلية الشاملة، كما هي الحالة في سوريا، ومنها أيضاً ما اتخذ الشكل السلمي بعيداً عن دائرة التغيير واتجاهه. وكل هذه الأحداث والاحتجاجات الشعبية طرحت العديد من التساؤلات حول الأسباب التي أدت إلى اندلاع هذه الثورات والاحتجاجات بشكل أوسع أكثر مما يتوقع البعض<sup>٣٦</sup>.

تعتبر أحداث وثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود كما يفسر ذلك بعض المحللين لأزمات الربيع العربي. وبالتالي فإن هذه الثورات العربية التي بدأت موجتها من تونس، شكلت الداعية للتغيير السياسي، زعزعة لبنية الدولة التسلطية في المنطقة العربية، مما ساهم في سقوط بعض الأنظمة العربية التي لها دور كبير في تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية، بجانب الوضع السياسي، لهذه الأسباب كان الباعث لثورات الربيع العربي قيام دوره الفعّال في إحداث ظاهرة التغيير والتحول السياسي في البلدان العربية<sup>٣٧</sup>.

يهدف هذا الجزء من رسالة الباحث الى تسليط الضوء عن أهم القضايا الأساسية التي تتعلق بإشكالية عملية التحول الديمقراطي في المنطقة العربية بشكل عام، والدول التي تأثرت بأحداث الربيع العربي وما يُطَلَق على تلك الوقائع والأحداث ب(الربيع العربي)، أي تلك الدول في المنطقة العربية التي حدثت فيها احتجاجات شعبية بشكل عام، نتيجة هذه التطورات في المنطقة العربية، شهد العالم موجات واتجاهات متزايدة تجاه المطالبة بالديمقراطية، وأن المنطقة لم تشهد مثل هذه الأوضاع منذ نهاية الحروب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والغرب في ١٩٨٩م، والذي يلاحظ هذه الأوضاع إنما يُدرك أن مؤثرات هذه الأزمات والاحتجاجات والمظاهرات الشعبية التي تطالب بالتحولات الديمقراطية والتي هبت على العالم كله، انتقلت آثار هذه الأحداث أيضاً إلى حدود العالم العربي، مما أدت إلى طرح العديد من التساؤلات منها: هل يتوفر مناخ متاح لمطالبة تحول ديمقراطي في المنطقة العربية؟ وهل تستطيع المنطقة العربية المؤثرة والتي ليس لها رؤية مستقبلية، ولم تتعاط مع متطلبات التغيير والإصلاح والديمقراطية أن تبقى على حالها دون إصلاحات وتغييرات وتجديد؟ وهل تتوفر الشروط الحقيقية لصياغة مشاريع وثورات مطالبة بتحول ديمقراطي في الوطن العربي، وأيضاً تحول سلمي دون ان يحتمل حدوث حروب أهلية، ونزاعات مسلحة تغرق المنطقة والدول المؤثرة في المزيد من التخلف والأزمات؟ وما هي القوى المؤهلة، لصياغة واقامة تلك المشاريع وما هي أدواتها وقدراتها؟ وهل يقبل المجتمع العربي في ظل التقدم العالمي أن يحكم بشعارات بينما يحرم شعبه من الحقوق وأسس الحرية والكرامة البشرية؟ وهل تجاوزت رياح الإصلاح في الوطن العربي وفشلت في إحداث التغيير المتاح؟ وهل تعتمد

<sup>٣٦</sup> عياصرة، ومطلق نائر، العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأردن، مجلد ٤٣، ملحق ٤، ٢٠١١-٢٠٠٩، ص ١٨٨٣.

<sup>٣٧</sup> انظر عبد الحميد الأنصاري، ثورات الربيع العربي والديمقراطية، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن يسارية، علمانية،

ديمقراطية. الموقع الإلكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/nr.asp>

السياسة الغربية والأمريكية بتعاملها مع المنطقة العربية على قاعدة الوضع القائم؟ وهل ما زالت القوي والبنية الداخلية في أغلب المجتمعات العربية غير قادرة فعلا عن التغيير والانفتاح نحو ديمقراطية حقيقية؟ ويرى الباحث أن يطرح تساؤلات أخرى متعلقة بالعوامل والأسباب التي أدت على وقوع الأحداث في المنطقة العربية، وقد تكون هذه الأسباب هي التي أوقدت نيران الاحتجاجات والأزمات، فبمجرد ما يُعرف هذه العوامل وتلك الأسباب، يمكننا التوصل على معرفة الأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل معظم الدول المؤثرة بأحداث ثورات الربيع العربي، ومثال هذه الدول: (مصر وليبيا واليمن وسوريا) وهذه الدول قد تأثرت من الأحداث، ولكنها ما تمكنت من تحقيق طموحات الشعب وهي تحقيق عملية التحول السياسي، لكي يتم من هذه عملية التحول بناء النظام الديمقراطي، وهذا التحول سوف يحقق أهداف وطموحات الشعوب في المنطقة العربية، وخاصة أولئك الفئة من هؤلاء الشباب الذين كانوا في المقدمة، وكانوا المحرك الأساسي لانطلاق أحداث الربيع العربي في المنطقة العربية. والسؤال المطروح هو لماذا لم تنجح عملية التحول الديمقراطي في هذه الدول العربية، رغم نجاح عملية التحول الديمقراطي في مناطق أخرى من العالم وخاصة تلك الدول المتأثرة من الحروب الباردة ولها كيان سياسي مع الإتحاد السوفييتي وهي دول أوروبا الشرقية في تسعينات القرن الماضي، وعملية التحول التي حركت دول أمريكا اللاتينية في ثمانينات القرن الماضي؟، وإذا الأمر كذلك فلماذا لم تتأثر دول الربيع العربي بظاهرة التحول من أنظمة عسكرية استبدادية أو تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية متاحة، بل على العكس أن الوضع قد انتقل في الوطن العربي إلى ما هو أسوأ من سابقه وقبل اندلاع الثورات، وحيث نجد أن تلك الدول الآن بعد مرور أكثر من ست سنوات من الأزمة تكاد تسقط بالفعل في براثن حروب أهلية، والدول الأخرى سقطت بالفعل في حروب أهلية مستمرة وقائمة حتى الآن، وسوريا على سبيل المثال قد أصبح الوضع في هذه الدولة أسوأ، ومن الصعب التكهن بنهايتها أو النتائج التي ستؤول إليها، هل ستعود هذه الدول إلى الحكم العسكري مرة أخرى، وكما نشهد تلك الظاهرة والحقيقة في جمهورية مصر العربية، أم سوف تتحول نتيجة الثورات والتطورات العسكرية إلى دول تأثرت نتيجة الأحداث بالفشل وانتشرت على شوارعها الفوضى وعدم الانضباط، وغياب كامل للمؤسسات الحيوية، كما شهدت شوارع هذه الدول: (ليبيا وسوريا واليمن خاصة)، حيث يصعب على هذه الدول المتأثرة من أحداث الربيع العربي تحقيق عملية التحول الديمقراطي، ونجد أن هذه البلدان قد تأثرت لدرجة كبيرة من مأساة ثورات الربيع العربي لدرجه تصل إلى حد الردة عن المسار للعملية الديمقراطية في أغلب تلك البلدان، فإذا اتضح الفرق والاختلاف من حيث التأثير، ينبغي علينا كباحثين أكاديميين أن نبحث عن أسباب تعثر مسار التحول الديمقراطي المتمثلة في إشكاليات التحول الديمقراطي في الدول المؤثرة بأحداث الربيع العربي، والوصول إلى رؤية وتوصيات

وحلول مقترحة لتقدم مسيرة التحول الديمقراطي، وتجنب تعثر المسار الديمقراطي في هذه الدول المتأثرة من الأحداث<sup>٣٨</sup>. تتناول المؤلفات حول أحداث الربيع العربي وآثار هذه الأحداث على شعوب المنطقة العربية. تناولت الكاتبة باسم سمر المقرن حدث الربيع العربي في كتاب سياسي اجتماعي، وهذا الكتاب بعنوان "ثورة الشعب وثورة الطائفة، سوريا والبحرين" ترفض سمر في أولى صفحات الكتاب أن تكتب إهداء للكتاب الذي ألفته، إذ الملاحظ في الصحافة الأولى أنها تبدأ بموضوع " الحرية والكرامة والعدل.... وأيضاً تستمر في نفس الصفحة بالقول، الحقيقة حقوق لا تحتاج لإهداء، وتسرد الكاتبة في هذا الكتاب الذي صدر عن دار الكفاح في قطر، وفي عدد صفحاته التي لا تتجاوز (١١٠) صفحة من القطع الكبير، حكاية تعبر فيها بقولها: "التنوع الثقافي هو ما يميز هذه المملكة العريقة، التي عرفها العالم العربي، بل حتى الغربي برمته، إنها مركز خليجي وعربي للسجال السياسي والثقافي، والانفتاح الحقوقي الذي عرفه أهل هذه البلاد باكرًا، فلم يكن أمراً طارئاً وحديثاً". احتجت في كتابها أن الشعب البحريني بكل فئاته مثقف سياسياً. إذ إن الديمقراطية لديهم لم تهتم بالجمعيات والأحزاب السياسية والصحافة المعارضة فحسب، بل إنها دخلت في عمق الإنسان الذي استطاع وتمكن من ممارسة التعددية بنجاح كبير. نتيجة ذلك ظهرت حرية التعبير المسؤولة كقيمة تشكل من خلالها الانسان البحريني. هذا الإنسان تجده يحترم النظام والقانون ويحترم حقوق الإنسان. وأكدت الكاتبة أنه على الرغم من أن المجتمع البحريني كمجتمع تظهر فيه التعددية، فإن مخاطر ومخاوف الانقسام لم تكن محسوسة داخل هذا المجتمع قبل اندلاع أحداث الربيع العربي في بداية عام ٢٠١١. لهذا السبب، فإن الكاتبة ترفض أن تسمي الأوضاع السياسية التي عمت البحرين بـ"ثورة". والسبب في ذلك يرجع إلى أن فئة ومجموعة من الناس في البحرين استغلت الوضع السياسي المتوتر لتبني أرضها وعروبته، وتخنم الكتاب بالعبارات التالية "لم أكن في يوم من الأيام أعيش داخل أي مفهوم طائفي، ولم أتعامل مع أي انسان لا على أساس ديني، ولا عرقي ولا طائفي، في حقيقة الأمر كنت ولا زلت مهمومة بفكرة التقارب، فجميعنا أبناء وطن واحد لا يحتمل أي صراعات، بل هو بحاجة لنا جميعاً لأن ننبيه جميعاً وننهض به دون تفرقة"<sup>٣٩</sup>.

وبعد أن كتبت أبرز الأحداث التي وقعت في البحرين وسوريا، قسمت الكتاب إلى فصلين: الفصل الأول عن البحرين والثاني عن سوريا. قارنت بين الثورتين وذكرت أن التي في البحرين قامت على أساس الطائفية، انتهت دون أن تكسب أي تعاطف دولي، لكون هذه الثورة قامت على باطل. بخلاف الثورة في سوريا فإنها تعتبر ثورة الشعب ضد النظام المضطهد. وهي ثورة الإنسان وثورة الكرامة، التي اقتحمت حواجز الخوف والرعب الذي نما في نفوس الشعب السوري على مدي مر الزمان. وعلى الرغم من المعاناة التي يعاني منها هذا الشعب نتيجة الثورة، فإن هذه الثورة وهذه الأحداث لا زلت قائمة لأنها مبنية على الحق

<sup>٣٨</sup> عبد الحميد الأنصاري، ثورات الربيع العربي والديمقراطية، مرجع سابق، ص ٥٧.

<sup>٣٩</sup> المقرن، سمر. ٢٠١٢. ثورة الشعب وثورة الطائفة. (سوريا والبحرين). الدوحة: دار الكفاح، ص ٣٤.

والهدف، الذي هو إسقاط نظام الظلم والاستبداد الذي يمارسه بشار الأسد. وتوضح الكاتبة في هذا الكتاب ٣٤ مقالا كتبتها في أقل من عام، خلال شهر مارس من عام ٢٠١١ وحتى بداية ٢٠١٢ م، حاولت التعبير الكامل عن الواقع ورصد الأحداث بتواريخها وتوثيقها. وتختتم الكاتبة كتابها مؤكدة أنّ هذه المقالات هي عبارة عن محاولات علمية ومكتشفات من أجل تشريح ما يدور في هذه الأمة العربية من أحداث كلها تشترك في محور واحد، وهو دور إيران في الأحداث<sup>٤٠</sup>.

هناك دراسة قدمها العنبيكي، ٢٠١٣ بعنوان: "دور شباب التغيير في الدول العربية في إعادة صياغة العلاقة بين الحكام والمحكومين" وقد هدف الباحث إلى تسليط الضوء على حجم قوة الشباب العربي، فضلاً على محاولة بيان أهم الأسباب والدوافع التي حركت تلك القوة الشعبية. وكذا أهم النتائج التي أدت أو سوف تؤدي إلى هذا التحرك في المستقبل. فإن الدراسة قد توصلت إلى أن أبرز الدوافع والأسباب التي سببت هذه الاحتجاجات الشبابية في شوارع الدول العربية هي نتيجة استبداد الحكام العرب ضد شعوبها، وعدم وجود بيئة للمشاركة الفاعلة، وقمع المعارضة ضد الحكام، وعدم وجود دوافع إلى الإصلاحات، وفقدان الأمل المحرك في التغيير، وتراجع الدعم الخارجي للاستبداد، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في معظم الدول العربية، والمعدلات المرتفعة للبطالة، وعدم وجود العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة، وارتفاع نسبة التعليم، وارتفاع نسبة الشباب وتنامي وعيهم، وتطور التحولات في تكنولوجيا الاتصال في توفير وسائل تواصل زهيدة<sup>٤١</sup>.

دراسة (معتوق، ٢٠١٢) بعنوان "أثر العوامل السياسية في حركات التغيير في العالم العربي". وقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التي كان لها أثر كبير في حدوث الاحتجاجات الشعبية التي سميت بثورات الربيع العربي، توصلت الدراسة إلى أنه كان من أهم وأبرز تلك العوامل عدم وجود مفهوم التداول السلمي للسلطة مع السير قدماً باتجاه مبدأ التوريث عن طريق تهيئة سبل الأزمة له. وكذلك من ضمن العوامل سيادة الحزب الواحد وعدم وجود منافسه أو ما يسمى بعدم وجود التعددية الحزبية الحقيقية في السياسة، التي يمكن أن تضمن المشاركة الفاعلة لجميع الأحزاب السياسية، فضلاً عن عدم وجود انتخابات حرة تؤمن وصول الأكفأ عن طريق صناديق الاقتراع السري، مما تطلب ممارسة المزيد من الضغط والتهميش وتكسيم الأفواه وفرض الرقابة الصارمة على كافة فئات الشعب. وترافقت تلك الأوضاع السياسية السيئة مع وجود الأوضاع الاقتصادية المتدنية. ومن أبرز العوامل تطور كبير في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الأثر الذي خلفته تسريبات "ويكيليكس" التي لعبت دورها في تعرية الأنظمة المستبدة،

<sup>٤٠</sup> للمزيد يمكن الرجوع إلى موقع الكتاب على الموقع الإلكتروني:

<http://www.alarab.qa/details.php?iss...5&artid=177563>

<sup>٤١</sup> انظر السكران، جابر، الثورة تعريفها، مفهومها نظرياتها، (جريدة الجريدة، تصدر عن الحركة الاشتراكية العربية) على الموقع

التالي: <http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar.page=1>



وأشارت الدراسة إلى النقطة المهمة وهي فضائح الأنظمة العربية التي كانت علناً وفي وقت كانت تتشدد الأخيرة بمبادئ الحرية والعدالة الاجتماعية. لقد أدت كل هذه العوامل إلى حدوث احتجاجات شعبية واسعة في الدول العربية للمطالبة بتحقيق الإصلاحات والإعلان بشكل واضح لا شبهة فيه وأيضاً لا لبس فيه، وهذا الشعر في الشوارع كان "الشعب يريد إسقاط النظام"<sup>٤٢</sup>.

ومن ألف في أحداث الربيع العربي، الدكتور عبد الإله في كتابه "الربيع العربي. إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي"، كتب الباحث عن الثورة العربية المعرفة المعهودة، أو ما يعرف بالثورة السائدة في مناخات عربية مارست القطيعة مع الديمقراطية، لعقود طويلة<sup>٤٣</sup>.

وهناك كتاب جديد ألفه الدكتور عيروط وهو كتاب سياسي عن الربيع العربي، يسلط الضوء على أحداث الربيع العربي وأثره على المنطقة العربية. وهذا الكتاب طبع على حجم متوسط بواقع ١٥٤ صفحة. وقد تناول الكاتب خلالها رؤيته للواقع العربي السياسي من ناحية، ومن تجربته كإعلامي وصحفي من منظور آخر. وقد انطلق الدكتور عيروط في كتابه من مشاهدات وعمليات قام برصدها بنفسه، والتي جاءت ملقياً بظلالها على أحداث عمت الشوارع العربية في مقاربة خرج من خلالها بالكثير مما احتواه هذا الكتاب من تشخيص للأوضاع التي حوت الشارع العربي التي لا تبتعد عن وصفها إفراراً لحالة ثورة الربيع العربي ومنعرجاً لحركة الاحتجاجات وموقف القيادة العربية والهاشمية تجاهها<sup>٤٤</sup>.

هناك دراسة بعنوان (أخبار الربيع العربي: الديمقراطية والنظام، الاستقرار في الأنظمة الاستبدادية العربية)، دراسة مقدمة من الطالبة (إليسا اميلي جوردان) لنيل درجة الماجستير من كلية الفنون والعلوم بجامعة (جورج تاون) في عام ١٦ أبريل ٢٠١٠م، حيث ناقشت هذه الدراسة الآثار المترتبة على السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط، والدور الذي لعبته الديمقراطية في هذه السياسة، وركزت على فهم قدرة الأنظمة العربية على السيطرة على الديمقراطية في بلدانهم، واستهدفت الدراسة تقديم شرح يساعد على رسم السياسة المستقبلية لصناع السياسة الخارجية الأمريكية، وجعلها أكثر فعالية في المنطقة فيما يتعلق بتشجيع الديمقراطية. كما ركزت على الدراسة النظرية للديمقراطية والنظام والاستقرار، مع الاهتمام بالأنظمة العربية الاستبدادية بشكل خاص، وقدمت تحليلاً حول السبب في وقوع هذه الأحداث، وكيفية قيام بعض الأنظمة العربية بالتلاعب والسيطرة على الديمقراطية للحفاظ على استقرار أنظمتهم، ولم تتطرق إلى المسؤولية الدولية تجاه أحداث الربيع العربي.

<sup>٤٢</sup> سلامة، عبد الغني، الثورة العربية بين الإرادة الشعبية ونظرية الفوضى الخلاقة، الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن

يسارية، علمانية، ديمقراطية <http://www.alhewar.org/debat/show>

<sup>٤٣</sup> بلقزيز، عبد الإله. ٢٠١١. الربيع العربي. إلى أين؟: أفق جديد للتغيير الديمقراطي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

<sup>٤٤</sup> عيروط، مصطفى. ٢٠١٢. ربيع عربي أم خريف عربي. دار القاهرة للطباعة والنشر.

هناك دراسة أخرى بعنوان (ثورة المواطنين من أجل دولة حديثة، لحظات الثورة اليمينية)، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من مدرسة لندن للاقتصاد، لندن عام (٢٠١٥م). ركزت هذه الدراسة على الأسباب التي أدت إلى الثورة اليمينية في عام (٢٠١١م) وتحليل تحركات وفعاليات الحركات الثورية، والآثار التي عانى منها الشعب اليمني بسبب هذه الثورة. تطرقت الدراسة إلى الثورة اليمينية والأسباب التي أدت لها وأحداثها على الشعب اليمني، لكنها لم تركز على دور المنظمات الدولية في التعامل مع أحداث الربيع العربي.

كما أن هناك ورقة بحثية بعنوان "الثورة والربيع العربي: إطلالة نظرية"، دراسة للدكتورة وفاء لطفي، باحثة دكتوراه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة (٢٠١٢م). تتناول الدراسة تاريخ عدد من الثورات في العالم، ونظرة دول الخليج العربي إلى ثورات الربيع العربي، حيث شملت الدراسة تاريخ الثورات العربية، لكنها لم تتطرق إلى مسؤولية المنظمات الدولية في التعامل مع الأحداث التي واكبت الربيع العربي.

وهناك دراسة ماجستير بعنوان (الربيع العربي وديناميكية الديمقراطية في مصر)، أوفيا فايت، دراسة لنيل درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة أوتا، الولايات المتحدة، ٢٠١٢م. تناولت الدراسة أحداث الربيع العربي والأسباب التي أدت إلى أحداث سقوط النظام المصري. وركزت هذه الدراسة على الحالة المصرية خلال أحداث الربيع العربي والأحداث التي تلت سقوط النظام المصري.

وهناك دراسة دكتوراه بعنوان (الحقوق والمسؤوليات، ما هي أبعاد المسؤولية للحماية على المستوى الدولي) جامعة تورنتو، كندا، ٢٠١٥م. تناولت هذه الدراسة دور المنظمات الدولية وأبعاد المسؤولية الدولية للمنظمات الدولية تجاه المدنيين خلال الأزمات انطلاقاً من أزمة رواندا وبروندي. حيث تطرقت الدراسة إلى أحداث الأزمة الإنسانية والدور والمسؤولية التي لعبتها المنظمات الدولية خلال الحرب الأهلية في رواندا وبروندي.

يرى الباحث أنه لا بد من توضيح العوامل التي تكمن خلف اندلاع الثورات الداخلية والاحتجاجات التي اجتاحت عدداً من البلدان العربية، وتحديد أثرها وطبيعة العلاقة الارتباطية بين المتغيرات المستقلة واندلاع الثورات والاحتجاجات (المتغير التابع). عند القيام بهذا أظهرت نتائج بعض الدراسات التي أجريت على جميع الدول العربية وجود عاملين: عدم وجود مفهوم التداول السلمي للسلطة، وسيادة الحزب الواحد وعدم وجود منافسين، كان لهما أثر كبير في اندلاع الثورات والاحتجاجات في المنطقة العربية.

### ثالثاً: الشعوب المتضررة من أحداث الربيع العربي

سيتم تحديد تلك الشعوب ثم الأضرار التي لحقت بها في الفصول القادمة، وموقف الأمم المتحدة من الأحداث في الربيع العربي، أي في الفترة التي بدأت فيها الثورات، وهي الفترة الممتدة من ٢٠١١ وحتى

الوقت الحاضر، وما تخللها من تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية راح ضحيته مئات الآلاف من الشعوب الأبرياء، كما تخلل تلك الفترة العديد من حالات اللجوء والتشرد وانتهاك للحريات الإنسانية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث؛ يتناول الأول منها موقف الأمم المتحدة من التدهور الاقتصادي والأمني أثناء الأحداث. أما المبحث الثاني، فيتناول موقف المنظمة الدولية من الأحداث والضغط السياسية التي تبعتها مباشرة مع التركيز على تحليل قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ والذي جاء مع بداية التصعيد والاحتجاج في اليمن، وبشأن الوضع المتوتر بشأن المرأة اليمنية والسلام والأمن. وهناك قرارات أخرى توالى بحسب تدهور الوضع في المنطقة العربية ككل وخاصة اليمن<sup>٤٥</sup>.

أصدرت الأمم المتحدة تقريراً أكدت فيه أن ثورات الربيع العربي والتي أدت إلى احتجاجات الشعوب ضد حكوماتها، والتي شهدتها معظم دول الشرق الأوسط خلال ما يسمى أخيراً بـ"الربيع العربي" أدت إلى خسائر فادحة وكبدت المنطقة نتيجة هذه الاحتجاجات خسائر تقدر بحوالي ٧٠٠ مليار دولار منذ بداية الثورات في عام ٢٠١١.

أطلقت الكاتبة شيلي كولبيرتسون كتابها الجديد "نيران الربيع" لتستعرض فيه رحلة الربيع العربي من خلال الشرق الأوسط الجديد المضطرب، والكتاب في مجمله يعد إنجازاً تاريخياً غير مسبوق لقيمته التاريخية حيث يلم بهذه الحركات بشكل موسوعي يستوعبها ويتطرق إليها بالنقد والتحليل السياسي والاجتماعي. تبدأ مؤلفة الكتاب بمقدمة تشير إلى انطلاق الثورات قائلة: "عندما أشعل الشباب التونسي بائع الفاكهة النار في نفسه احتجاجاً على مصادرة مسؤول حكومي بضاعته من التفاح بدون سبب وتلقيه العقاب من خلال الصفع على وجهه، في أعقاب هذا الاحتجاج الشخصي الواحد نمت الشرارة الصغيرة لتندلع حركة الشرق الأوسط المعروفة باسم "الربيع العربي" - وهي موجة من الأحداث المتباينة التي شملت الثورات والاحتجاجات والانقلابات الحكومة، وحركات الإصلاح، والحروب الأهلية الدامية.

هذا الكتاب أول كتاب في العالم يسلط الضوء على الربيع العربي في سياق شمولي بما فيه الشعوب المتضررة من الأحداث، كما أنه يسرد رحلة المؤلفة شيلي كولبيرتسون من خلال ست دول من دول الشرق الأوسط واصفاً الأحداث من منظور تاريخي، بالإضافة إلى عرض مقابلات مع شخصيات الثورة وممثلي الحكومات.

كولبيرتسون، محللة رائدة في أحداث منطقة الشرق الأوسط، وضابطة سابقة في وزارة الخارجية الأميركية، والتي عايشت أحداث الشرق الأوسط لعقدين من الزمن أهلتها لوضع كتاب فريد لتحليل الآثار

<sup>٤٥</sup> الأسود، شعبان الطاهر. ٢٠٠٣. علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية،

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية الحالية الناجمة عن حركات الربيع العربي، مع الصدق، والتعاطف، والدقة التاريخية.

الخيرة والمحللة السياسية شيلي كولبيرتسون تسعى إلى الإجابة على التساؤلات التي وردت بعناوين مختلفة: "ما أدى إلى الربيع العربي"، "ما هو عليه مثل هناك الآن"، و"ما هي الاتجاهات بعد الربيع العربي وتشكيل مستقبل الشرق الأوسط؟" ومن تأثر من الأزمات؟، "نيران الربيع" يحكي قصة من نبض الواقع تنسج إحساسا فريدا بالمكان والتاريخ، مكملة رؤية ثاقبة حول القضايا الرئيسية في عصرنا بالإضافة إلى القصص الشخصية والمغامرات، كما أنه ينتقل إلى رموز الحياة في الشوارع ونظرائهم في الوزارات والمساجد، وعوالم المرأة، من خلال جولة تتعمق فيما كان يطمح إليه الربيع العربي من تفاؤل وأحلام، وفي نفس الوقت يسلط الضوء على مواطن الأمل والخلل التي لا تزال تعاني منها بعض أجزاء من المنطقة<sup>٤٦</sup>.

### منهجية الدراسة

ربما يكون من المناسب لبحث هذه الإشكالية التي تطرحها الدراسة الاستعانة بهذه المنهجية وهي: منهج تحليل النظام الدولي، والمنهج القانوني السياسي.

أولاً: منهج تحليل النظام الدولي الذي قدمه "مورتن كابلن"، فإن هذا يقوم على إمكانية التنبؤ بسلوكيات الوحدات المكونة للنظام الدولي إذا ما اقترب شكل النظام من إحدى الحالات الستة التي قدمها كابلن، وهي: (١) نظام ميزان القوى (٢) نظام الثنائية القطبية المرنة (٣) نظام الثنائية القطبية الجامدة (٤) النظام العالمي (٥) النظام الهرمي (٦) نظام التقص<sup>٤٧</sup>.

وعلى الرغم من أن الكاتب كابلن قد طوّر فيما بعد نماذج أخرى متفرعة عن هذه النماذج السابقة، إلا أنّ ما يشبه الاتفاق على وجود ثلاثة أنماط عامة للنظام الدولي تؤثر في طبيعة وشكل العلاقات والتفاعلات بين وحدات هذا النظام. ومن ثمّ فإن ما يشبه الاتفاق على أنّ النظام الدولي متعدد الأقطاب والذي يسمّى في اللغة الإنجليزية بالنظام ال (Multi-polar) يسمح للوحدات الصّغرى بدرجة من حرية الحركة والمرونة، والقدرة على المساومة أكبر نسبياً من تلك الدّرجة التي يوفرها نظام الثنائية القطبية، والتي تكاد تنعدم في حالة النظام الدولي أحادي القطبية<sup>٤٨</sup>.

<sup>٤٦</sup> كولبيرتسون، شيلي، نيران الربيع، يصف ثورات الربيع العربي، يمكن حصول على معلومات كافية على الموقع التالي: <https://alwatanalarabi.com/77968/>

<sup>٤٧</sup> حتى، ناصيف يوسف. د.ت. النظرية في العلاقات الدولية. بيروت: دار الكتاب العربي، ص ٤٧-٥٨.

<sup>٤٨</sup> شتا، أحمد عبد الونيس. ٢٠٠٥-٢٠٠٦. محاضرات في النظم الدبلوماسية والقنصلية. جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ويفيد استخدام منهج تحليل النظام الدولي في هذه الدراسة على مستويين، الأول: تحديد أثر شكل النظام الدولي على سلوك الوحدات القائمة فيه، وخصوصاً الدول التي قامت بالتدخل (إيران وغيرها). والمستوى الثاني، هو استخدام النماذج التي قدمها " مورتن كابلن " لتحديد موقع منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية في النظام الدولي.

ثانياً: المنهج القانوني السياسي: وهو المنهج الآخر الذي تستعين به الرسالة في تناول الموضوع الذي بين يدي الباحث. ويسمى أيضاً المنهج السياسي القانوني، وهذا المنهج يعتمد على أساس العوامل والاعتبارات القانونية التي تحيط بعلاقات الدول ببعضها، ومن أمثلة ذلك: الالتزامات التي تنشأ عن تعاقد الدول مع بعضها بموجب معاهدات أو اتفاقيات أو موثائق دولية محددة تؤمن بها مصالحها المشتركة، أو تحديد عنصر المسؤولية عن التصرفات التي تلجأ إليها الدول وتمثل خرقاً لالتزاماتها التعاقدية، أو التمييز بين صور الاعتراف الدولي المختلفة، وبالتحديد الاعتراف القانوني والاعتراف بالأمر الواقع، أو تقرير الوسائل المتبعة في تسوية المنازعات الدولية سلمياً، ومن ذلك أساليب الوساطة والتوفيق والتحكيم وتقصي الحقائق والمساعي الحميدة<sup>٤٩</sup>.

وترجع أهمية استخدام المنهج القانوني السياسي في هذه الرسالة لتحديد الأساس القانوني للمخالفات التي ارتكبتها جماعة الحوثيين، وكذا انتهاك الاتفاقات والمواثيق الدولية المتعلقة بحالة ترمد الحوثي وكذا مسؤوليات الأطراف المتصارعة من مراعاة حقوق الانسان، والنظر فيما إذا كانت الأمم المتحدة قد قصرت في أداء واجباتها والتزاماتها تجاه الشعب اليمني.

## حدود الدراسة

تتناول هذه الدراسة موضوع المسؤولية الدولية للمنظمات ومدى تطور نظام المسؤولية في مواجهة المنظمات الدولية كأحد أشخاص القانون الدولي، وموقف الأمم المتحدة من أحداث الربيع العربي كإطار عام مع التركيز على حالة أزمة اليمن التي بدأت في ٢٠١١م ولا زال الوضع لم يتحسن في بعض هذه الدول وخاصة اليمن الذي يكون نموذج هذه الدراسة، ومن ثمَّ يكون النطاق الزمني المحدد للدراسة هو من العام ٢٠١١م وحتى الوقت الحاضر الذي لا زالت الأزمة مستمرة وخاصة في اليمن، وذلك بالنظر إلى أن الآثار المترتبة على هذه الأزمة وقعت، ومن ثمَّ تطورت خلال هذه الفترة، والتي شهدت واقعة الدعم والتعمد الحوثي ذاتها، وانتهاك سيادة الدولة، واستقلالها السياسي، وإسقاط حكومتها المركزية، ونهب ثرواتها، وتدمير بنيتها،

<sup>٤٩</sup> مصطفى، نادية محمود، "ما هي العلاقات الدولية؟"، منشور على موقع إسلام أونلاين، بتاريخ ١/٨/٢٠٠٠م، وللمزيد

يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:  
[http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA\\_C&cid=1184649221123&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout](http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1184649221123&pagename=Zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout)

ودفع البلاد إلى فوضى عارمة ودوامه من عدم الاستقرار السياسي أدت إلى نزوح ولجوء ما يزيد على مليون لاجئ، وقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، والتسبب في انتشار الاقتتال الطائفي إلى ما بعد هذه المدة التي حددتها الرسالة.

## أدوات جمع البيانات

تعتمد هذه الدراسة في جمع وتحليل البيانات على مصدرين رئيسيين هما:

١. الوثائق والتقارير الرسمية.
٢. المصادر المكتبية وتشمل:
  - الكتب العلمية.
  - الدوريات العلمية المحكمة.
  - الرسائل العلمية.
  - الدراسات والأبحاث.
  - المصادر الإخبارية (الصحف – الإنترنت)
  - الدراسة الميدانية (الاستبيان)

## الخاتمة

من خلال هذه الدراسة يمكن للباحث التوصل الى حقائق وإثبات فرضية المقالة بشكل مبدئية، وهي أن مسؤولية الأمم المتحدة في حل الأزمات الدولية تتأثر بتحولات وتقلبات المجتمع الدولي، وهذا هو الذي يجعل من هذه المنظمة الدولية أي الأمم المتحدة نظاماً متحركاً وفعالاً يتطور باستمرار وفق المصالح والحاجيات المتجددة للمجتمع الدولي؛ وبالتالي فقواعد ومواثيق منظمة الأمم المتحدة ليست بثابتة أو جامدة، بل إنما تتفاعل مع دينامية النظام الدولي، علاوة على فشل الأمم المتحدة في معالجة الأزمات والأحداث الدولية، وهذا نتيجة تداخل المصالح والعوامل الإقليمية وكذلك الدولية في الصراعات والمنازعات الدائرة في تلك الدول حول العالم. وأخيراً، وعلى الرغم من هذا الفشل الكبير في تحقيق مهمتها وأهدافها التي من أجلها أنشئت وأسست، فإن الدراسة قد أوصت بضرورة فرض احترام القانون الدولي واحترام مبدأ حقوق الانسان بكل مبادئه من خلال تفعيل وتشجيع هيئة الأمم المتحدة، ومنحها مع اعطائها سلطة كاملة في مواجهة كل أطراف المجتمع الدولي بدون تمييز، ومنح المنظمة الإمكانات المادية والقانونية التي باستطاعتها من بلورة قراراتها ومبادراتها على أرض الواقع؛ وبالتالي تعزيز قدراتها في مجال الحرص على فرض احترام القانون الدولي وحقوق الانسان.

وأن الحقيقة التي يستحيل أن يخفى على كثير من الناس هي ضرورة اناطة مهمة الرقابة على قرارات مجلس الأمن بجهة قضائية . فلا يخفى على أحد بأن محكمة العدل الدولية هي الجهة التي يمكن أن تقوم بأداء هذه المهمة، وهذا بلا شك فيه أنه يتطلب تعديل ميثاق منظمة الأمم المتحدة وطبيعة النظام الرئيسي للمحكمة من خلال اضافة نصوص تتضمن خضوع أي قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي أو عن الجمعية العامة للرقابة الإلزامية للمحكمة مع إعطاء الحق للدول بأن تستأنف القرارات أمام المحكمة العدل الدولية خاصة إذا كانت هذه القرارات تتعلق بقضايا تخص مسائل إيجاد حلول نهائياً للمنازعات بين الدول أو في المسائل التي تخلق وضعاً مستمراً ومستقراً بين الدول، خاصة أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد أصبح خلال هذا العصر والقرن العشرين بالتحديد أكثر نشاطاً من أي عقد مضى . ويتبين ذلك من خلال عدد الاجتماعات التي عقدت والمشاورات والقرارات التي اتخذت.

## المراجع

- ابن طلال، الحسن. ٢٠١٣. نحو ميثاق يحمي قيم الربيع العربي. الشبكة: مقالات وآراء. <https://ashabakah.com/feeds/web/ar/oped/article/177637>
- أحمد داود أوغلو. ٢٠١٠. العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية. قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- أرون، ديفيد. ٢٠١١. هل يتغير العالم العربي للأفضل. الناشر مؤسسة راند الأمريكية للحوار العام.
- أسماء قطاف تمام. ٢٠١٤. حركة النهضة التونسية نموذجاً- دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية. رسالة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- أسية بن بوعزيز. ٢٠١٤. المنظمات غير الحكومية كآليات دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني. مجلة حقوق الانسان، العدد ٤.
- أشرف محمد عبد الله ياسين. د.ت. عوامل وأنماط التحول الديمقراطي في إفريقيا: دراسة لإشكالية العجز الديمقراطي. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج ١٧، ٢٤.
- الأشرف، حسن. ٢٠١٤. هل يدعم المغرب ليبيا عسكرياً لمحاربة الجماعات المسلحة؟ موقع هسبريسز. جريدة هسبريس الإلكترونية المغربية. <https://www.hespress.com>. (تم الوصول إليه في ٢٢ يناير ٢٠٢٣).
- آل هادي، عبد الله بن حسين. ٢٠١٦. ضمانات الحصانة الدبلوماسية في الفقه الإسلامي والقانون الدولي دراسة تأصيلية مقارنة. الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد.
- آلان بارلويه. ٢٠١٥. هل نستطيع التدخل عسكرياً في ليبيا؟ مقالة منشورة في جريدة الحياة "لندن"، د.ع.

- الأنصاري، عبد الحميد. ٢٠١٣. ثورات الربيع العربي والديمقراطية. الموقع الرئيسي لمؤسسة الحوار المتمدن يسارية، علمانية، ديمقراطية. مجلة الحوار المتمدن، العدد ٣٩٩٠.
- برزيق، خالد. ٢٠١٤. دور المنظمة الدولية غير الحكومية للصليب الأحمر في تطوير وضمان تنفيذ القانون الدولي الإنساني. مجلة حقوق الإنسان. <https://platform.almanhal.com>. (تم الوصول إليه في ٢٢ يناير ٢٠٢٣).
- بسكاك مختار. ٢٠١٢. حل النزاعات الدولية على ضوء القانون الدولي. بحث مقدم لنيل درجة ماجستير في كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر: جامعة وهران.
- بوزدناه، معمر. ١٩٩٢. المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بوسلطان، محمد. ٢٠١٧. مبادئ القانون الدولي العام. بيروت: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- بيتر، فالنستاين. ٢٠٠٥. فهم الصراعات: الحرب والسلام والنظام العالمي. ترجمة سعد السعد ومحمد دبور. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.
- التميمي، ناصر. ٢٠١٣. التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني، التغيير. عمان: جامعة فيلادلفيا.
- تيتي، لبنى. ٢٠١٦. ثورات الربيع العربي بين دواعي النجاح وأسباب الفشل. د.ن.
- ثبا، سونو. ٢٠٠١. الحرب والسلام في أنظمة الأمم المتحدة... هل سياسة المعايير المزدوجة حتمية في ظل ميثاق الأمم المتحدة؟ مجلة دراسات سياسية، بغداد، بيت الحكمة، العدد ٧، السنة ٣.
- جاسر، عودة. ٢٠١٣. بين الشريعة والسياسة: أسئلة لمرحلة ما بعد الثورات. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة ٢.
- الجبوري، خلف رمضان محمد. ٢٠١٣. دور المنظمات الدولية في تسوية المنازعات. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- الجلبي، حسن. ١٩٧٠. مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية. بغداد: د.ن.
- الجندي، غسان هشام. ٢٠١٥. دليل الحائرين في المسالك الوعرة للمسؤولية الدولية. عمان: دار وائل للنشر.
- حريري، جاسم يونس. ٢٠١٣. مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي. قدمت هذه المقالة في المؤتمر السنوي الحادي عشر لمؤسسة الفكر العربي. في دبي - الإمارات، في ٢٦-٢٧ نوفمبر ٢٠١٢ م. مقالة منشورة في مجلة المستقبل العربي.
- حسن، محمد الزين. ٢٠١٣. الربيع العربي: آخر عمليات الشرق الأوسط الكبير. بيروت: دار القلم الجديد.
- حمد، منير علي إبراهيم. ٢٠١١. جريمة الإبادة الجماعية في نظام المحكمة الجنائية الدولية: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه، جامعة شندي، السودان. <http://hdl.handle.net/123456789/160>



خميس، خلود. ٢٠١٥. التغيير في شمال إفريقيا في ضوء التدخل الدولي: ليبيا نموذجًا. حول هذا التصريح. تردد فرنسي حيال التدخل العسكري في ليبيا. alarabiya.net (تم الوصول إليه في ٢٢ يناير ٢٠٢٣).

دراج، فيصل. ٢٠١٣. الربيع العربي في مصر: الثورة وما بعدها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/1/23>  
الزيات، محمد مجاهد. ٢٠١٣. العلاقات العربية - العربية بعد الثورات. التحديات والملامح الجديدة. أجرى هذه الدراسة الدكتور محمد مجاهد الزيات، رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط. <https://www.alarabiya.net/2013/05/09> (تم الوصول إليه في ٢٠ يناير ٢٠٢٣).

الزبيدي، طه أحمد، ٢٠١٢. المرجعية في ضوء السياسة الشرعية. عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع. سعدي. ٢٠١٢. الحراك العربي: أزمة الوسائط وبزوغ ثقافة جديدة للتغيير. مؤتمر فيلادلفيا الدولي السابع عشر بعنوان ثقافة التغيير، عمان: جامعة فيلادلفيا.

سلطان، حامد. ١٩٧٢. القانون الدولي العام في وقت السلم. القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة ٦. سليمان، قادم آدم فضل. ٢٠٠٢. حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم (دراسة لحالات أريتريا-الصحراء الغربية-جنوب السودان). الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. السنبل، عبد العزيز بن عبد الله. ٢٠٠٥. دراسة تحليلية للبحوث المنشورة في مجلة تعليم الجماهير (١٩٩٠-٢٠٠٠). مجلة بحوث التربوية النوعية. العدد ٦.

سويسبي، حدة يعيش تمام، وآمال. ٢٠١٦. مبدأ العلنية كضمانة لمحاكمة عادلة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة بسكرة.

سيدي، نور العزة. ٢٠١٤. تحليل حول الربيع العربي. ورقة بحثية قسم الدراسات العربية والحضارة الإسلامية، الجامعة الوطنية الماليزية.

سيد قطب. ١٩٩٥. العدالة الاجتماعية في الإسلام. مصر: دار الشروق.

شادي عدنان الشديفات، علي عوض الجبرة. ٢٠١٥. موقف القانون الدولي من المستوطنات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية. المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية. المجلد ٩، العدد ١، جامعة مؤتة عمادة البحث العلمي.

العبيدي، بشرى سلمان حسين. ٢٠١٠. الانتهاكات الجنائية الدولية لحقوق الطفل. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

العبيدي، علي حيدر. ٢٠١٠. مدخل لدراسة القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني. بغداد: العاتك لصناعة الكتاب، المكتبة القانونية.

العثيمين، محمد بن صالح. ٢٠٠٦. التعليق على السياسة الشرعية في اصلاح الراعي والرعية لابن تيمية. الرياض: مدار الوطن للنشر.

عشار، غالم. ٢٠١٢. ضوابط حق التقاضي وضمائنه. رسالة دكتوراه منشورة، جامعة ابن خلدون-تيارت. العطية، عصام. ٢٠٠٨. القانون الدولي العام. بغداد: المكتبة القانونية، الطبعة السابعة المنقحة. العلوجي، عبد الكريم، ٢٠١٦. الربيع العربي: ثوار بلا ثورة، مصر: وكالة سفنكس.

عياصرة، ومطلق نائر. ٢٠١١. العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي. دراسات العلوم الإنسانية، جامعة الأردن.

غريغوري. ٢٠١٤. لماذا أغفلت دراسات الشرق الأوسط الربيع العربي؟ خرافة استقرار أنظمة الاستبداد. مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، مج ٢٤، العدد ٣٩٢.

غليون، برهان الدين. ٢٠٠٤. معوقات الديمقراطية في الوطن العربي. <https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A> (تم الوصول إليه في ٢٣ مارس ٢٠٢٣).

الفار، عبد الواحد. ١٩٩٦. الجرائم الدولية وسلطات العقاب عليها. القاهرة: دار النهضة العربية. فاضل، سمير محمد. ١٩٧٦. المسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن استخدام الطاقة النووية وقت السلم. القاهرة: عالم الكتب.

فتح الباب، حسن. ١٩٧٦. المنازعات الدولية ودور الأمم المتحدة في المشكلات المعاصرة. القاهرة: عالم الكتب.

فخري، رشيد المهنا. ٢٠١٠. المنظمات الدولية. بغداد: العاتك لصناعة الكتاب، المكتبة القانونية. فروان، عاهد وأبو مور، إنعام. ٢٠١٢. دور الأمم المتحدة في تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية. بحث ماجستير. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. غزة: جامعة الأزهر.

فريدريك ويرلي. ٢٠١٤. إنهاء الحرب الأهلية في ليبيا: التوفيق بين السياسة وإعادة بناء الأمن. معهد كارنيجي للأبحاث السلام.

فيد، نجيب حمد. ٢٠٠٦. المحكمة الجنائية الدولية نحو العدالة الدولية. منشورات الحلبي الحقوقية. القرني، عوض صلاح علي. ٢٠١٣. روح التشريع بين الاسلام والغرب: إضاءة للفكر السياسي في الربيع العربي، مصر: دار السلام للطباعة، والنشر، والتوزيع، والترجمة.

- كاملة، محمد غريب. ٢٠١٨. العدالة بين تاريخ القانون والقانون الدولي الإنساني: دراسة في فلسفة القانون. المركز القومي للإصدارات القانونية.
- كمارا، أبو بكر. ٢٠١٦. دور الأمم المتحدة في توطيد السلام في سيراليون. ١٩٩١-٢٠١٠م. رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا. عام ٢٠١٦/٢٠١٥م.
- لطفي، وفاء. ٢٠١١. الثورة والربيع العربي. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية.
- ماركو دي دوناتو. ٢٠١٢. فهم أسباب التغيير، وفهم الربيع العربي. كلية لندن للبحوث الاقتصادية والسياسية.
- مانع، جمال عبد الناصر. ٢٠٠٧. التنظيم الدولي النظرية العامة، والمنظمات العالمية، والإقليمية، والمتخصصة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- المجنوب، محمد. ٢٠٠٧. القانون الدولي العام. بيروت: منشورات الحلبي.
- محمد بني سلامة. ٢٠١٣. الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي: دراسة ميدانية ونوعية. عمان-الأردن: مركز البديل للدراسات والأبحاث. [https://www.researchgate.net/publication/324106846\\_alhrak\\_alshbaby\\_alardny\\_fy\\_zl\\_alrby\\_alrby](https://www.researchgate.net/publication/324106846_alhrak_alshbaby_alardny_fy_zl_alrby_alrby)
- محمد، السعيد الدقاق. ١٩٨٣. التنظيم الدولي. بيروت: الدار الجامعية، الطبعة ٣.
- مرعي عبد الله، حسن. ٢٠١٣. مسؤولية المنظمات الدولية عن أنشطتها المشروعة. رسالة ماجستير. جامعة تكريت - كلية القانون - قسم القانون العام
- مصطفى، أحمد آدم. ٢٠١٤. حق الدفاع الشرعي في القانون الدولي العام. جامعة الزعيم الأزهري. <http://www.un.org/ar/index.html> (تم الوصول إليه في ٢٣ مارس ٢٠٢٣).

## REFERENCES

### Book

- Ahmad Dawud Oghlo. 2013. *Al-'Amiq al-Istratijiy Mawqi' Turkiyya wa Dawriha fi al-Sahah al-Dawliyyah*. Qatar: Markaz al-Jazirah li al-Dirasat.
- al-'Abidiyy, 'Aliyy Haydar. 2010. *Madkhal li Dirasah al Qanun al Duwaliyy al 'Am wa al-Qanun al Dawliyy al-Insaniyy*. Baghdad: al-'Atik li Sina'at al-Kitab, al-Maktabah al-Qanuniyyah.
- al-'Abidiyy, Bushra Sulaiman Hussain. 2010. *al-Intihakat al-Jina'iyah al-Dawliyyah li Huquq al-Tifl*. Lubnan: Mansurat al-Halabiyy al-Huquqiyyah.
- al-'Alujiyy, 'Abd al-Karim. 2016. *al-Rabi' al-'Arabiyy: Thuwar bila Thawrah*. Misr: Wakalah Sefinkis.
- al-'Atiyyah, 'Usam. 2008. *al-Qanun al-Dawliyy al-'Am*. Baghdad: al-Maktabah al-Qanuniyyah, al-Tab'ah 7 al-Munaqahah.
- al-'Uthaymin, Muhammad bin Salih. 2006. *al-Ta'liq 'ala al-Siyasah al-Shariyyah fi Islah al-Ra'iy wa al-Ra'iyah li ibn Taymiyyah*. al-Riyad: Madar al-Watan li al-nashr.

- al-Far, 'Abd al-Wahid. 1996. *al-Jara'im al-Dawliyyah wa Sultat al-Iqab 'Alayha*. al-Qahirah: Dar al-Nahdah al-'Arabiyyah.
- al-Halabiyy, Hasan. 1970. *Mabadi' al-Umam al-Muttahidah wa Khasa'isuha al-Tanzimiyyah*. Baghdad: n.pb.
- Ali-Hadiyy, 'Abdullah bin Hussayn. 2016. *Damanat al-Hasanah al-Diblumasiyyah fi al-fiqh al-Islamiyy wa al-Qanun al-Dawlyyi Dirasat Ta'siliyyah Muqaranah*. al-Riyad: Maktabah al-Qanun wa al-Iqtisad.
- al-Jaburiyy, Khalaf Ramadan Muhammad. 2013. *Dawr al-Munazzamat al-Dawliyyah fi Taswiyah al-Munazaat*. al-Iskandariyyah: Dar al-Jami'ah al-Jadidah.
- al-Jundiyy, Ghassan Hisham. 2015. *Dalil al-Ha'irin fi al-Masalik al-Wa'irah li al-Mas'uliyyah al-Dawliyyah*. 'Amman: Dar Wa'il li al-nashr.
- al-Majzub, Muhammad. 2007. *al-Qanun al-Dawliyy al-'Am*. Bayrut: Manshurat al-Halabiyy.
- al-Qarniyy, 'Awad Salah 'Aliyy. 2013. *Ruh al-Tashri' Bayna al-Islam wa al-Gharb: Ida'at li al-Fikr al-Siyasiyy fi al-Rabi' al-Rabi'*. Misr: Dar al-Salam li Tiba'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi' wa al-Tarjamah.
- al-Tamimiyy, Nasir. 2013. *al-Tahawulat al-Siyasiyyah fi al-'Alam al-'Arabiyy wa Tahdiyyat al-Istiqrar al-Dakhiliyy: Qira'at fi al-Namudhaj al-Yamaniyy*. 'Amman: Jami'ah Philadelphia.
- al-Zaydiyy, Taha Ahmad. 2012. *al-Marji'iyyah fi daw'i al-Siyasah al-Shari'ah*. 'Amman: Dar al-Nafa'is li Nashr wa al-Tawzi'.
- Arun, David, 2011. *Hal Yataghayyar al-Alam al-'Arabiyy li al-Afdhal*. al-Nashir Mu'assasah Rand al-Amirikiyyah li al-Hiwar al-'Am.
- Bitar, Falenstine. 2005. *Fahmu al-Sira'at: al-Harb wa al-Salam wa Nizam al-Alamiyy*. Tarjamah Sa'ad al-Sa'd wa Muhammad Dabur. 'Amman: al-Markaz al-'Ilmiyy li al-Dirasat al-Siyasiyyah.
- Busultan, Muhammad. 2017. *Mabadi' al-Qanun al-Dawliyy al-'Am*. Bayrut: Dar al-Gharb li al-Nashr wa Tawzi'.
- Buzdanah, Mu'amar. 1992. *al-Munazamat al-Iqlimiyyah wa Nizam al-Amn al-Jama'iyy*. al-Jaza'ir: Diwan al-Matbu'at al-Jami'iyyah.
- Daraaj, Faisal. 2013. *al-Rabi' al-'Arabiyy fi Misr: al-Thawrah wa Ma Ba'daha*. Bayrut: Markaz Dirasah al-Wahdah al-Arabiyyah. <https://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2013/1/23>
- Fadil, Samir Muhammad. 1976. *al-Mas'uliyyah al-Dawliyyah 'an al-Adrar al-Natijah 'an Istikhdam al-Taqah al-Nawawiyyah waqt al-Silmiyy*. al-Qahirah: 'Alam al-Kutub.
- Faid, Najib Hamad. 2006. *al-Mahkamah al-Jina'iyyah al-Dawliyyah Nahw al-'Adalah al-Dawliyyah*. Manshurat al-Halabiyy al-Huquqiyyah.
- Fakhriyy, Rashid al-Mihna. 2010. *al-Munazzamat al-Dawliyyah*. Baghdad: al-Atik li Sina'at al-Kitab. al-Maktabah al-Qanuniyyah.
- Fath al-Bab, Hasan. 1976. *al-Munāza'āt al-Dawliyyah wa Dawr al-Umam al-Muttahidah fi al-Mushkilāt al-Mu'āshirah*. al-Qahirah: 'Alam al-Kutub.
- Frederick H. Fleitz, Jr. 2002. *Peacekeeping Fiascoes of the 1990s: Causes, Solutions, and U.S. Interests*. Westport, CT: Praeger.
- Frederick Wirie. 2014. *Inha' al-Harb al-Ahliyyah fi Libya: al-Tawfiq Bayna al-Siyasah wa l'adah Bina' al-Amn*. Ma'had Karinji li Abhath al-Salam.
- Hasan, Mohammad al-Zayn. 2013. *al-Rabi' al-'Arabiyy: Akhir 'Amaliyat al-Sharq al-Awsat al-Kabir*. Bayrut: Dar al-Qalam al-Jadid.
- Jasir, 'Awdah. 2013. *Bayna al-Shari'ah wa al-Siyasah: As'ilat li Marhalah ma Ba'da al-Thawrat*. Bayrut: al-Shabakah al-'Arabiyyah li al-Abhath wa al-Nashr, al-Taba'ah 2.
- John Spencer Bassett. 1930. *The League of Nations: A Chapter in World Politics*. New York: Longmans.
- Kamilah, Muhammad Gharib. 2018. *al-'Adalah Bayna Tarikh al-Qanun wa al-Qanun al-Dawliyy al-Insaniyy: Dirasat fi Falsafah al-Qanun*. al-Markaz al-Qawmiyy li al-Isdarat al-Qanuniyyah.

- Lutfi, Wafaa. 2011. *al-Thawra wa al-Rabi' al-Arabiyy*. Markaz al-Sharq al-'Arabiyy li Dirasat al-Hadariyyah wa al-Istratijiyyah.
- Mani', Jamal Abdul Nasir. 2007. *al-Tanzim al-Dawliyy al-Nazariyyah al-'Ammah, wa al-Munazzamat al-'Alamiyyah wa al-Iqlimiyyah wa al-Mutakhassisah*. al-Iskandariyyah: Dar al-Fikr al-Jami'iy.
- Muhammad Bani Salamah. 2013. *al-Hurrak al-Shabaabiyy al-Urduniyy fi Zilli al-Rabi' al-Arabiyy: Dirasat Midaniyyah wa Naw'iyyah*. 'Amman - al-Urdun: Markaz al-Badil li al-Dirasat wa al-Abhath. [https://www.researchgate.net/publication/324106846\\_alhrak\\_alshbaby\\_alardny\\_fy\\_zl\\_alrby\\_alrby](https://www.researchgate.net/publication/324106846_alhrak_alshbaby_alardny_fy_zl_alrby_alrby)
- Muhammad, al-Sa'id al-Daqaq. 1983. *al-Tanzim al-Dawliyy*. Bayrut: al-Dar al-Jami'iyah. al-Tab'ah 3.
- Muthiah Alagappa & Takashi Inoguchi. 1999. *International Security Management and the United Nations*. New York: United Nations University Press.
- Northedge F. S. & Donelan M. D. H. 1971. *International disputes*. UK: London press.
- Ramesh Thakur & Albrecht Schnabel. 2001. *United Nations Peacekeeping Operations: Ad Hoc Missions, Permanent Engagement*. New York: United Nations University Press.
- Sa'diyy. 2012. *al-Hurrak al-'Arabiyy: 'Azmah al-Wasa'it wa Buzugh Thaqafah Jadidah li al-Taghyir*. Mu'tamar Philadelphia al-Dawliyy al-Sabi' 'Ashar bi 'Unwan Thaqafah al-Taghyir. Amman: Jami'ah Philadelphia.
- Sayyid Qutub. 1995. *al-'Adalah al-Ijtima'iyah fi al-Islam*. Misr: Dar al-Shuruq.
- Siti, Nur Al-izzah. 2014. *Tahlil Hawla al-Rabi' al-'Arabiyy*. Waraqah Bahthiyyah Qism al-Dirasat al-'Arabiyyah wa al-Hadarah al-Islamiyyah. al-Jami'ah al-Wataniyyah al-Maliziyyah.
- Sulaiman, Qadim Adam Fadhl. 2002. *Haq Taqirir al-Masir: Tarh Jadid li Mabda' Qadim (Dirasah li Halat Aritra - al-Sahra' al-Gharbiyyah - Junub Al-Sudan)*. al-Immarat: Markaz al-Immarat li-Dirasat wa al-Buhuth al-Istratijiyyah.
- Sultan, Hamid. 1972. *al-Qanun al-Dawliyy al-'Am fi Waqt al-Salm*. al-Qahirah: Dar al-Nahdah al-Arabiyyah, al-Taba'ah 6.

## Journal

- Alan Barlwih. 2015. *Hal Tastati' al-Tadakhul Askariyya fi Libiyya?* Maqalah Mansurah fi al-Jaridah al-Hayah, "London", d.a.
- al-Ansariyy, 'Abd al-Hamid. 2013. *Thawrat al-Rabi' al-'Arabiyy wa al-Dimuqratiyyah*. al-Mawqi' Ra'isiyy li Mu'assasah al-Hiwar al-Mutamaddin Yasariyyah, 'Ilmaniyyah, Dimuqratiyyah. Majallah al-Hiwaar al-Mutamaddin, al-'Adad 3990.
- al-Sunbul, Abdulaziz bin Abdullah. 2005. *Dirasat Tahliliyyah li al-Buhuth al-Mansurah fi Majallah Ta'alim al-Jamahir (1990-2000)*. Majallah Buhuth al-Tarbiyyah al-Naw'iyyah, al-'Adad 6.
- Ashraf Muhammad Abdullah Yasin. n.d. *'Awamil wa Anmat Tahawul al-Dimuqratiyy fi Afriqiyyah: Dirasat li Ishkaliyyah al-'Ajz al-Dimuqratiyy*. Majallah Kulliyyah al-Iqtisadiyah wa al-'Ulum al-Siyasiyyah, Mujallad 17, 'Adad 2.
- Asiyah Bin Bu'aziz. 2014. *al-Munazzamat Ghayr al-Hukumiyyah Ka'aliyat Dawliyyah li Tatbiq al-Qanun al-Dawli al-Insaniyy*. Majallah Huquq al-Insan, al-'Adad 4.
- Gregory. 2014. *Limadha Aghfalat Dirasat al-Sharq al-Awsat al-Rabi' al-Arabiyy? Khurafah Istiqrar Anzimah al-Istibdad*. Markaz Dirasat al-Wahdah al-'Arabiyyah: Majallah al-Mustaqbal al-'Arabiyy. Mujallad 24, al-'Adad 392.
- Haririyy, Jasim Yunus. 2013. *Mustaqbal al-Hukumat al-Khalijiyyah Ba'da al-Rabi' al-'Arabiyy*. Quddimat Hadhihi al-Maqalah fi al-Mu'tamar al-Sanawiyy al-Hadiyy 'Ashar li Mu'assasat al-Fikr al-'Arabiyy, fi Dubai - al-Immarat. 26-27 November 2012. Maqalah Mansurah fi Majallah al-Mustaqbal al-'Arabiyy.
- Shadiyy 'Adnan al-Shadifat, 'Ali 'Awad al-Jabrah. 2015. *Mawqif al-Qanun al-Dawliyy Min al-Mustawtanat al-Israeliyyah al al-Ardiyy al-Filastiniyyah*. al-Majallah al-Urduniyyah fi

- al-Qanun wa al 'Ulum al-Siyasiyyah. al-Mujallad 9, al-'Adad 1, Jami'ah Mu'tah 'Imadah al-Bahth al-'Ilmiyy.
- Talmon, Stefan A. G., 2008. *A Plurality of Responsible Actors: International Responsibility for Acts of the Coalition Provisional Authority in Iraq*. In: The Iraq War and International Law, Phil Shiner & Andrew Williams (eds.). Hart Publishing, Oxford Legal Studies Research Paper No. 25/2007. <https://ssrn.com/abstract=1018172>
- Thamba, Sonoh. 2001. *al-Harb wa Salam fi Anzimah al-Umam al-Muttahidah ... Hal siyasad al-Ma'ayir al-Muzdawijah Hatmiyyah fi Zilli Mithaq al-Umam al-Muttahidah*. Majallah Dirasat Siyasiyyah, Baghdad, Bayt al-Hikmah, al-'Adad 7, al-Sanah 3.

### Thesis & Dissertation

- 'Ashar, Ghalim. 2012. *Dawabit Haq al-Taqadiyy wa Damanatihi*. Risalah Dukturah. Jami'ah Ibn Khaldun - Tayarat.
- 'Ayasirah, wa Mutlaq Tha'ir. 2011. *al-'Awamil al-Ra'isiyyah Wara' 'Indila' al-Ihtijajaat wa al-Thawrat Allati Shahadatiha Buldan al-Rabi' al-'Arabiyy*. Dirasat al-'Ulum al-Insaniyyah, Jami'ah al-Urdun.
- Asma' Qataf Tamam, 2014. *Harakat al-Nahdah al-Tunisiyyah Namuzaja - Dawrul Harakat al-Islamiyyah fi Masar al-Tahawul al-Dimuqrati fi al-Buldan al-Magharibiyyah*. Risalah Dukturah. Biskrah: Jami'ah Muhammad Khider.
- Az-Zayyat, Muhammad Mujahid. 2013. *al-'Alaqat al-'Arabiyyah - al-'Arabiyyah Ba'da al-Thawrat*. al-Taahdiyat wa al-Malamih al-Jadidah. Ajra Hadhihi Dirasah al-Duktur Muhammad Mujahid al-Zayyat, Ra'is al-Markaz al-Qawmiyy li Dirasat al-Sharq al-Awsat. <https://www.alarabiya.net/2013/05/09> (accessed on 20th January 2023).
- Baskak Mukhtar. 2012. *Hal al-Naza'at al-Dawliyyah 'ala Daw'i al-Qanun al-Dawliyy*. Bahth Muqaddam li Nayl Darajah Majister fi Kulliyyah al-Huquq wa al-'Ulum al-Siyasiyyah. al-Jaza'ir: Jami'ah Wihran.
- Firwan, 'Ahid wa Abu Mur, In'aam. 2012. *Dawr al-Umam al-Muttahidah fi Taswiyah al-Munaza'at al-Dawliyyah bi al-Turuq al-Silmiyyah*. Bahth Majister. Kulliyyah al-Iqtisad wa al-'Ulum al-Idariyyah. Ghaza: Jami'ah al-Azhar.
- Hamad, Munir Ali Ibrahim. 2011. *Jarimat al-'Ibadat al-Jama'iyyah fi Nizam al-Mahkamah al-Jina'iyyah al-dawliyyah: diraasatan muqaaranah*. Risalah Dukturah, Jami'ah Shandiyy, al-Sudan. <http://hdl.handle.net/123456789/160>
- Kamara, Abu Bakr. 2016. *Dawr al-Umam al-Muttahidah fi Tawtid al-Salam fi Sierra Leone: 1991-2010*. Risalah Quddimat li Nayl Darajah al-Dukturah fi al-'Ulum al-Siyasah fi al-Jami'ah al-Islamiyyah al-'Alamiyyah bi Malaysia. 'Am 2015/2016.
- Mar'iy 'Abdullah, Hasan. 2013. *Mas'uliyyah al-Munazzamat al-Dawliyyah 'an Anshitatiha al-Mashru'ah*. Risalah Majister. Jami'ah Tikrit - Kulliyyah al-Qanun - Qism al-Qanun Alam.
- Marco Di Donato. 2012. *Fahm Asbab al-Taghyir, wa fahm al-Rabi' al-'Arabiyy*. Kulliyyah London li al-Buhuth al-Iqtisadiyyah wa al-Siyasiyyah.
- Mustafa, Ahmad Adam. 2014. *Haqq al-Difa' al-Shar'i fi al-Qanun al-Dawliyy al-'am*. Jami'ah al-Za'im al-Azhariyy. <http://www.un.org/ar/index.html>
- Suwaysiyy, Hudah Ya'ish Tamam, 'Amal. 2016. *Mabda' al-'Alaniyyah Ka-Damanah li Muhakamah 'Adilah*. Risalah Majister Manshurah. Jami'ah Biskra.

### Website

- al-Ashraf, Hassan. 2014. *Hal Yad'am al-Maghrif Libya Askariyya li Muharabat al-Jama'at al-Maslahah?* Mawqi' Hespress. <https://www.hespress.com> (accessed on 22 January 2023)
- Berziq, Khalid. 2014. *Dawr al-Munazzamat al-Dawliyyah Ghayr al-Hukumiyyah gi al-Salib al-Ahmar fi Tatwir wa Daman Tanfidh al-Qanun al-Dawliyy al-Insaniyy*. Majallah Huquq al-Insan. <https://platform.almanhal.com> (accessed on 22 January 2023)
- Ghalyun, Burhan al-Din. 2004. *Mu'awwiqat al-Dimuqratiyyah fi al-Watan al-'Arabiyy*. [https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82%](https://www.aljazeera.net/2004/10/03/%D9%85%D8%B9%D9%88%D9%82)

- D8%A7%D8%AA-  
%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8  
%B7%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-  
%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86-  
%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A (accessed on 23 March  
2023)
- Ibn Talal, al-Hasan. 2013. *Nahw Mithaq Yahmiyy Qayyim al-Rabi' al-'Arabiyy*. al-Shabakah: Maqalat Wa-araa'. <https://ashabakah.com/feeds/web/ar/oped/article/177637> (accessed on 5th January 2023).
- Khamis, Khalud. 2015. *al-Taghyir fi Shimal Ifriqiyya fi Daw'i al-Tadkhul al-Dawliyy: Libya Namuzaja*. Hawla Hadha al-Tasrih. Taraddud Faransiyy Hiyal al-Tadakhul al-'Askariyy fi Libya. [alarabiya.net](http://alarabiya.net) (accessed on 20th January 2023).
- The United Nations website: <http://www.un.org/en/index.html> (accessed on 13 November 2022).
- Titi, Lubna. 2016. *Thawrat al-Rabi' al-'Arabiyy Bayna Daw'a'iyy al-Najah wa Asbab al-Fasal*. n.pb.

#### إنكار

الآراء الواردة في هذه المقالة هي آراء المؤلف. القناطر: مجلة الدراسات الإسلامية العالمية لن تكون مسؤولة عن أي خسارة أو ضرر أو مسؤولية أخرى بسبب استخدام مضمون هذه المقالة.